المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كليّة الحديث الشريف والدراسات
الإسلامية

مناهج المحدثين

في

التصنيف

مناهج المحدثين في التصنيف

أولًا: مدخل إلى مناهج المحدثين.

١- مناهج المحدثين معناها، وأهمية معرفتها، وطرق معرفة المنهج، وأقسام مناهج المحدثين.

بيان المعنى اللغوي لمفردات (مناهج المحدثين في التصنيف):

المناهج: جمع منهج، وهو الطريق الواضح، وكذلك النَهَجُ والمِنْهاجُ. وأَنْهَجَ الطريقُ، أي استبانَ وصار نَهْجاً واضحاً بَيِّناً[(١)]، وَفِي التَّنْزِيل: {لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا} [المائدة: ٤٨].

والْمُحدث: من اشْتغل بِالْحَدِيثِ رِوَايَة ودراية وَكِتَابَة واطلع على كثير من الروَاة وَالرِّوَايَات فِي عصره وتبصر بذلك حَتَّى حفظه واشتهر فِيهِ ضَبطه، قاله ابن سيد الناس[(٢)].

التصنيف: وهو تَمْيِيزُ الْأَشْيَاءِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، وتَصْنِيفَ الْكِتَابِ مِنْ هَذَا؛ كأَنَّه مُيِّزَتْ أَبْوَابُهُ فَجُعِلَ لِكُلِّ بَابٍ حَيِّزُهُ[(٣)].

المراد بـ (مناهج المحدثين في التصنيف):

هي الطرق التي سلكه المحدثون في تصنيف وترتيب كتبهم وما التزموه فيها من شروط وآداب.

(في التصنيف) قيد يخرج مناهجهم في الرواية والكتابة وغير ذلك.

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٣٤٦).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٥٣).

(٣) مقاييس اللغة (٣/ ٣١٣).

أهمية معرفة مناهج المحدثين في التصنيف:

- معرفة منهج المحدث في كتابه يحصل بها كمال الاستفادة من الكتاب؛ فكلما كان المطلع على مصنَف ذا دراية بمنهجه عظمت استفادته منه..
- سهولة الوصول للأحاديث وسرعة الوقوف عليها.
- السلامة من الوقوع في الخطأ بنسبة أقوال لمؤلفين ليست على شروطهم.
- بيان دقة المحدثين وعنايتهم في تصنيف أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.
- الدفاع عن الأئمة وتبرئتهم مما لا تصح نسبته إليهم.
- تنمية ملكة الابتكار والابداع في تصنيف أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم نظرًا لتعدد طرائق المحدثين وتفننهم في تصنيف الأحاديث.

طرق معرفة مناهج المحدثين في مصنفاتهم:

وذلك يكون من خلال:

- نص المحدث على منهجه في كتابه، سواء كان ذلك في مقدمة كتابه كصنيع مسلم في صحيحه ويلحق به علل الترمذي في خاتمة جامعه فهو بمثابة المقدمة لكتابه، أو كان في كتاب مستقل كرسالة أبي داود لأهل مكة، ومدخل الحاكم والبيهقي لكتابيهما.
- إشارة المؤلف إلى شيء من منهجه، ويؤخذ ذلك من العناوين التي وسموا بها كتبهم.
- نص عالم له عناية بالكتاب على منهج المؤلف، مثل الحافظ ابن حجر في هُدى الساري، والسخاوي في ختومه.
- السبر والاستقراء والدراسة للكتاب كما في صنيع كثير ممن المتأخرين من محققي الكتب.

أقسام مناهج المحدثين في التصنيف:

تنقسم إلى قسمين: مناهج عامة، ومناهج خاصة.

مناهج المحدثين العامة في التصنيف:

المقصود من ذلك بيان الطريقة العامة التي ساروا عليها في تصنيف كتبهم وترتيبها، وهي:

التصنيف على الأبواب بحسب الموضوعات، ككتب السنن والجوامع والمصنفات.

التصنيف على الأبواب الخاصة، ككتب الزهد، والرقاق والأدب.

التصنيف على المسانيد والمعاجم.

مناهج المحدثين الخاصة في التصنيف:

ويراد بها الطرق الخاصة التي سلكها كل مؤلف في كتابه، كطريقته في إيراد الأحاديث، وعنايته بالأسانيد، ونوعية الأحاديث التي يوردها ومادتها، واهتمامه بفقه الحديث، وغير ذلك مما سيذكر عند دراسة كل كتاب.

١- نشأة الكتابة في مناهج المحدثين وتطورها، وخصائص التأليف في عصور الرواية.

ابتدأت الكتابة المنهجية والتصنيف الموضوعي للأحاديث في القرن الثاني الهجري بعد عهد الإمام الزهري -رحمه الله-، فهذه المرحلة هي ثمرة المرحلة السابقة وهي مرحلة الجمع الشامل للأحاديث التي كان للإمام الزهري اليد الطولىٰ فيها.

فمن أوائل من صنف ابن جُريج بمكة "١٥٠"، وابن إسحاق "١٥١"، ومالك "١٧٩" بالمدينة، والربيع بن صَبِيح "١٦٠"، وسعيد بن أبي عَرُوبة "١٥٦"، وحمّاد بن سلمة "١٧٦" بالبصرة، وسفيان الثوري "١٦١" بالكوفة، والأوزاعي "١٥٦" بالشام، وهُشَيم "١٨٨" بواسط، ومَعْمَر "١٥٣" باليمن، وجَرِير بن عبد الحميد "١٨٨"، وابن المبارك "١٨١" بخراسان.

كان هؤلاء جميعا في عصر واحد، ولا يُدرىٰ أيهم أسبق إلىٰ جمع الحديث، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج علىٰ منوالهم.

ثم إن التصنيف أصبح يتطور من قرن إلىٰ قرن ولكل قرن سمة بارزة تختص به وتتميز به عن القرن الذي سبقه:

التصنيف في القرن الثاني:

كانت طريقتهم في جمع الحديث، أنهم يضعون الأحاديث المتناسبة في باب واحد، ثم يضمون جملة من الأبواب بعضها إلىٰ بعض، ويجعلونها في مصنف واحد، ويخلطون الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوىٰ التابعين، علىٰ خلاف ما كان يصنعه أهل القرن الأول كالزهري.

وأما جمع حديث إلىٰ مثله في باب واحد، فقد سبق إليه التابعي الجليل عامر الشعبي (١٩ - ١٠٣ هـ)، الذي يُرْوَىٰ عنه أنه قال: «هَذا بَابٌ مِنَ الطَّلَاقِ جَسِيمٌ، إِذَا اعْتَدَّتِ المَرْأَةُ وَرِثَتْ»، وساق فيه أحاديث

التصنيف في القرن الثالث:

يعتبر هذا القرن عصر ازدهار التصنيف، وقد برز فيه كثير من العلماء أمثال الإمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم:

تمتاز الكتابة في هذا القرن بـ:

- تجريد أحاديث رسول الله وتميزها عن غيرها بعد أن دونت ممزوجة بأقوال الصحابة والتابعين في القرن الماضي.
- الاعتناء ببيان الحكم على الأحاديث وبيان أحوال رواتها.
- ظهور مصنفات لم تكن من قبل، ككتب المسانيد والصحاح ومختلف الحديث، وغيرها.

التصنيف في القرن الرابع:

يمكن تلخيص أبرز سماته في صورتين:

- أنه امتداد للتصنيف في القرن السابق، سار فيه المصنفون على أثر من تقدمهم فألفت كتب المسانيد والسنن والصحاح.
- الاعتناء بالجهود السابقة والاعتماد عليها فكثرت في هذا القرن كتب المستخرجات وظهرت كتب المستدركات.

٢- المؤلفات في مناهج المحدثين، وفي علم "مناهج المحدثين".

أولًا: مقدمات المؤلفين لكتبهم: كمقدمة مسلم لصحيحه، ويلحق به كتاب العلل للترمذي فهو كالمقدمة وإن كان في خاتمة كتابه.

ثانيًا: المداخل المستقلة التي ألفها المصنفون للتعريف بكتبهم، مثل:

- رسالة أبي داود لأهل مكة.
- كتاب المدخل إلى معرفة الإكليل، وكتاب المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم للحاكم.
- المدخل لدلائل النبوة للبيهقي.

ثالثًا: كتب الشروط: وهي الكتب التي اهتمت ببيان شروط الأئمة، مثل:

- شروط الأئمة لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده (٣٩٥ ه).
- شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧ ه).
- شروط الأئمة الخمسة لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤ ه).

رابعًا: الكتب التي ألفت للذب والدفاع عن كتاب مثل:

- كتاب خصائص المسند لأبي موسى المديني.
- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد للحافظ ابن حجر.
- صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح.

خامسًا: كتب الختوم:

وهي ما يختم به المحدث آخر مجالس السماع لكتاب؛ حيث يعقد في آخر مجلسًا له فيذكر فيه أسانيده ويشرح آخر حديث غالبًا ويذكر شيئا عن الكتاب ومنهجه والثناء عليه، مثل:

- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد لشمس الدين ابن الجزري (٨٣٢ ه)
- عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع للسَّخاوي (٩٠٢ ه)

- غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج للسخاوي.
- بغية الراغب المتمني في ختم النسائي للسخاوي.
- ختم سنن أبي داود لعبد الله بن سالم البصري (١١٣٤ ه).

سادسًا: كتب علوم الحديث.

سابعًا: كتب مختصة في بيان مناهج المحدثين، وهذه ظهرت في وقت متأخر توسعت في بيان منهج عدد من الأئمة، مثل:

- بستان المحدثين لعبد العزيز الدهلوي (١٢٣٩ ه).
- كتاب الحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان (١٣٠٧ ه).
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني محمد بن أبي الفيض (١٣٤٥ ه)، وهو من أوسع من تكلم على مناهج التصنيف، لكنه اقتصر على تعريف مختصر لبعض أنواع التصنيف وتوسع في إيراد المصنفات فيه.
- تاريخ فنون الحديث النبوي محمد بن عبد العزيز الخولي (١٣٤٩ ه).
- الحديث والمحدثون، لمحمد محمد أبو زهو (١٤٠٣ ه).

التصنيف على الأبواب:

وهو جمع الأحاديث المتناسبة في باب واحد، مع ضم جملة من الأبواب إلى بعضها في مصنف واحد[1].

أنواع الكتب المصنفة على الأبواب:

١-الجوامع. ٢- الصحاح. ٣- السنن. ٤- الموطآت.

٥- المصنفات. ٦- المستدركات. ٧- المستخرجات.

فوائد التصنيف على الأبواب:

١- سهولة الوصول إلى الحديث عند العلم بموضوعه.

٢- معرفة أدلة الأحكام وغيرها؛ وذلك لأنه يوضع تحت كل ترجمة أحاديث تكون شاهدًا ودليلًا لها.

٣- تساعد في حسن الاستنباط والفقه في الحديث وذلك لجمع أدلة المسائل في مكان واحد.

٤- معرفة اجتهادات الأئمة المصنفين وكيفية استدلالهم.

---

(١) ينظر: الحديث والمحدثون (ص: ٢٤٤)، السنة قبل التدوين (١/ ٣٣٨).

كتب الجوامع

تعريف الجوامع لغة، واصطلاحًا:

لغةً: جمع (جامعة)، والجمع: خلاف التَّفْرِيق، جمعت الشَّيْء أجمعه جمعا إِذا ضممت بعضه إِلَى بعض[(١)].

واصطلاحًا: هي الكتب المشتملة على جميع أبواب الدين ومواضيعه.

وأبواب الدين ثمانية: العقائد، والأحكام والرقاق، والآداب، والتفسير، والسير، والفتن، والمناقب.

نشأة التأليف:

ابتدأ التأليف على هذه الطريقة في وقت مبكر فمن أوائل من صنف ابن جريج وهشيم ومعمر، وكانت طريقة المتقدمين مزج الأحاديث المرفوعة بالأحاديث الموقوفة والمقطوعة ثم تطور التصنيف بعد ذلك فأفردت المرفوعات عن غيرها كما في الجامع الصحيح للبخاري ومسلم.

المنهج العام لكتب الجوامع:

١- اشتمالها لجميع أبواب الدين، وهذا بعد أن استقر عملهم على ذلك في القرن الثالث، وقبل ذلك كانت قد تطلق كتب الجوامع على غير ذلك.

٢- ترتيب الأحاديث على الكتب والأبواب بحسب موضوعاتها.

٣- غالب مادتها من الأحاديث المرفوعة.

٤- يذكر فيها الأحاديث المشهورة، دون الغرائب والمنكرات.

فوائد كتب الجوامع:

الفوائد السابقة المذكورة في التصنيف على الأبواب، ويضاف لها:

١- كونها موسوعية لا تقتصر على باب واحد، فهي جامعة لجميع أبواب الدين.

---

(١) جمهرة اللغة (١/ ٤٨٣- ٤٨٤)، تاج العروس (٢٠/ ٤٥٣).

٢- قوة أحاديثها في الجملة فلا يذكر فيها في الغالب إلى الأحاديث المشهورة.

٣- جمعها لأدلة الباب الواحد مع ترتيبها مما يعين على الاستنباط والفقه.

٤- اجتهاد المصنفين في الاستنباط والتفقه من الأحاديث من خلال ما أودعه في تراجم الأبواب أو ترتيبهم وجمعهم لأدلة الباب، ومعرفة مذاهبهم في المسائل.

أهم الكتب المصنفة على الجوامع:

١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل البخاري.

٢- المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج

٣- جامع الترمذي.

٤- جامع عبد الله بن وهب

كتب الصِّحاح

تعريف الصحاح لغة، واصطلاحًا:

الصِّحاح -لغةً-: جمع صحيح، والصَّحاح بالفتح بمعنىٰ الصَّحيح، والصحّة: ذهَاب السقم، والبراءة من كلّ عيب ورَيْب[1].

وكتب الصِّحاح -اصطلاحًا-: هي الكتب التي التزم مؤلفوها إخراج الحديث الصحيح عندهم.

والحديث الصحيح: هو ما رواه عدل تام الضبط عن مثله إلىٰ منتهاه متصل من غير شذوذ ولا علة.

نشأة التأليف، وأشهر الكتب المصنفة فيه:

أول تأليف جمع الحديث الصحيح المجرد صحيح الإمام البخاري ثم تلاه صحيح الإمام مسلم، ثم تتابع أهل العلم في التصنيف في ذلك، فمن أشهر الكتب المصنفة في ذلك:

المنتقىٰ لابن الجارود لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود (٣٠٧ ه).

صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١ ه).

المنتقىٰ لقاسم بن أصبغ (٣٤٠ ه).

صحيح ابن السكن أبو علي سعيد ن عثمان ابن السكن (٣٥٣ ه).

الأنواع والتقاسيم لابن حبان لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤ ه).

الأحاديث المختارة لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٣٣ ه).

المنهج العام لكتب الصحاح:

التُزام فيها إخراج الأحاديث الصحيحة وقد يُورد في بعضها ما لا يصح عند مؤلفه لكن مع بيان ضعفه.

الاقتصار غالبًا علىٰ الأحاديث المرفوعة.

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٣/ ٢٦٠)، مقاييس اللغة (٣/ ٢٨١).

الترتيب على الكتب والأبواب بحسب الموضوعات عدا كتاب المختارة للضياء المقدسي فهو على المسانيد.

أقسام كتب الصحاح:

وهي على قسمين:

١- كتب صحيحة باعتبار اشتمالها على شروط الصحة، وهي محصورة في الصحيحين.

٢- كتب صحيحة بحسب اجتهاد مؤلفيها ولا يلزم اشتمالها على شروط الصحة، وهي ما عدا الصحيحين.

أهمية كتب الصحاح:

١- اقتصار مؤلفيها على ما صح عندهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢- جلَّ أحاديثها جُمِعت لقصد الاحتجاج.

٣- تيسير الوصول إلى الأحاديث الصحيحة لترتيب غالبها على الأبواب.

٤- فقه الأحاديث والاستنباط منها لعناية بعض المؤلفين بذلك في تراجم الأبواب.

٥- الاطمئنان لصحة نسبتها للنبي صلى الله عليه وسلم في الجملة.

كتب السنن

تعريف السنن لغة واصطلاحًا:

تعريف السنن لغة: جمع سنة؛ وهي الطريقة والسيرة المعتادة حسنة كانت أم قبيحة[(١)].

المراد بكتب السنن في اصطلاح المحدثين: هي المؤلَّفات التي تُعنى برواية الأحاديث المرفوعة مرتبةً على الأبواب الفقهية.

فكتب السنن مختصة غالبًا بالأحاديث المرفوعة، وليس فيها شيء من الموقوف لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثًا[(٢)].

نشأتها باختصار مع ذكر أول مؤلف فيها:

أول من يُذكر أنه جمع الأحاديث المتعلِّقة بابٍ واحدٍ في مصنَّفٍ مفرَد هو الإمام عامر بن شَرَاحِيل الشَّعْبي (ت ١٠٤ هـ)؛ فقد رُوي عنه أنه قال: "هذا بابٌ من الطلاق جسيمٌ"، وساق فيه أحاديث، ثم بدأ في القرن الثاني عناية العلماء بجمع الأحاديث مرتبةً على الأبواب في مصنَّفٍ مفرَد، ممزوجةً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ومن أوائل من صنَّف في ذلك -ولا يُدرى من الأسبق- عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج (ت ١٥٠ هـ)، وسعيد بن أبي عَروبة (ت ١٥٦ هـ)، وعبدالرحمن بن عَمرو الأوزاعي (ت ١٥٧ هـ)، ثم أتت مرحلة ترتيب الأحاديث المختلفة على الأبواب، وإفرادها بالتصنيف دون ذكرٍ لأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وذلك هو صنيع أصحاب السُّنن.

أهمية التصنيف في السُّنن:

١- حفظت هذه الكتب قدرًا كبيرًا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم في أحكام الحلال والحرام؛ مما يحتاجه المسلم في حياته العملية، ولا يستغني عنه عالِمٌ يروم بلوغَ رتبة الاجتهاد.

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢١٠).

(٢) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص: ٣٢).

٢- دوّنت هذه الكتب كثيرًا من ترجيحات مُصنِّفيها في المسائل الفقهية؛ من خلال التراجم التي يعقدونها لكثيرٍ من الأبواب.

٣- أبرزت هذه الكتب الجهود العظيمة التي بذلها المحدِّثون في العناية بالسُّنة؛ حفظًا وانتقاءً وتصنيفًا.

المنهج العام لكتب السنن:

١- اقتصارُها على المرفوعات في الغالب؛ خلافًا للمصنَّفات التي تُورد المرفوعات والموقوفات، بل والمقطوعات.

٢- اقتصارُها على الأبواب الفقهية والأحكام العملية التي تمسُّ حاجة المكلَّف في دينه غالبًا؛ خلافًا للجوامع التي ضمّت مع ذلك أحاديث المغازي والسِّير والفضائل والفتن وغير ذلك.

٣- أحاديثُها واردةٌ مورد الاحتجاج؛ بخلاف المسانيد والمعاجم والمشيخات.

فوائد كتب السنن:

١- معرفة أصول الأدلة التي يدور عليها كثيرٌ من الأحكام الفقهية في جميع أبواب الفقه.

٢- جمع هذه الأدلة في مكانٍ واحدٍ، وترتيبها على الأبواب الفقهية؛ ممّا يُسهِّل الرجوعَ إليها، ومعرفةَ المتابعات والشواهد.

٣- فهم هذه الأدلة فهمًا سديدًا؛ من خلال ربطها بالكتاب الذي أُوردت فيه، والترجمة التي عُقدت لها.

٤- ما اشتمل عليه عددٌ من كتب السُّنن من كلامٍ لمصنِّفيها على الرواة جرحًا وتعديلًا، وبيانٍ لدرجة بعض الأحاديث، مع بعض الفوائد الفقهية والحديثية.

أشهر المؤلفات في السنن:

أشهر كتبِ السنن المطبوعة:

١- سنن الإمام أبي عثمان سعيد بن منصور الخراسانيّ (ت ٢٢٧ هـ) -طبع قدرٌ منه-.

٢- مُسند الإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارميّ (ت ٢٥٥ هـ)، وهو وإن اشتهر بتسميته مُسنَدًا إلا أنه مرتَّبٌ على الأبواب.

٣- سُنن الإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزوينيّ المعروف بابن ماجه (ت ٢٧٣ هـ).

٤- سُنن الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ (ت ٢٧٥ هـ).

٥- السُّنن الكبرىٰ والصُّغرىٰ للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائيّ (ت ٣٠٣ هـ).

٦- سنن الإمام أبي الحسن علي بن عُمر الدارقطنيّ (ت ٣٨٥ هـ).

٧- السنن الكبرىٰ والسنن الصغير للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت ٤٥٨ هـ).

كتب المصنفات

التعريف بكتب المصنفات لغة واصطلاحًا:

التصنيف لغة: وهو تَمْيِيزُ الْأَشْيَاءِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، وتَصْنِيفَ الْكِتَابِ مِنْ هَذَا؛ كأَنَّه مُيِّزَتْ أَبْوَابُهُ فَجُعِلَ لِكُلِّ بَابٍ حَيِّزُهُ[(١)].

المراد بكتب المصنفات في اصطلاح المحدثين: هي الكتب المتضمنة لأحاديث الأحكام مع العناية بفقه الصحابة والتابعين[(٢)].

نشأة التأليف فيها:

ابتدأ التأليف على هذه الطريقة في وقت مبكر فقد كانت من أوائل طرق التصنيف وذلك بجمع أقوال الأحاديث الموقوفة والمقطوعة بالإضافة إلى المرفوعة، فمن أوائل المصنفات في ذلك: مصنف حَمَّاد بْن سَلَمَةَ (١٦٧ هـ)، ومصنف وكيع بن الجَرَّاحِ (١٩٦ هـ)، ومصنف عبد الرزاق بن هَمَّامٍ الصنعاني (٢١١ هـ)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢٣٥ هـ)، وَمصنف بَقِيّ بْن مَخْلَدٍ (٢٧٦ هـ).

منهج التصنيف:

- الاقتصار غالبًا على أحاديث الأحكام.
- ترتيب الأحاديث على الكتب والأبواب.
- الابتداء بذكر الأحاديث المرفوعة في أول الباب، مع عدم التوسع في إيرادها والاقتصار على حديث أو حديثين في الغالب.
- التوسع في إيراد أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم مع الابتداء بأقوال الصحابة عقب الأحاديث المرفوعة.

---

(١) سبق.

(٢) ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص١٠٦)، علم فهرسة الحديث (ص١٤).

فوائد كتب المصنفات:

- علو أسانيد الأحاديث فيها، فهذه الكتب من أوائل المصنفات كما تقدم.
- المرجع الأساس لأقوال الصحابة والتابعين الفقهية المسندة.
- جمع أقوال الصحابة والتابعين، فهي أهم مصدر لفقه أحاديث النبي صلىٰ الله عليه وسلم؛ لأنهم أعلم الناس بمراد رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم.
- تنمية ملكة الفقه والاستنباط عند الاطلاع علىٰ خلاف السلف ومعرفة وجه أقوالهم.
- التثبت من صحة الأقوال المنسوبة للصحابة والتابعين لإيرادها مسندة إليهم.

أشهر المصنفات:

مصنف عبد الرزاق بن هَمَّامٍ الصنعاني (٢١١ هـ).

مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٥ هـ).

سنن سعيد بن منصور (٢٢٧ ه).

كتب الموطآت

تعريف الموطآت لغة واصطلاحًا:

الموطأ لغة: اسم مفعول من وطَّأَ الأمرَ إذا سهله ودمثه.

المراد بكتاب المُوَطَّأُ في اصطلاح المُحَدِّثِينَ: هو الكتاب المُرَتَّبُ على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

كتاب الموطأ يشبه إلى حد كبير كتب المصنفات من حيث الاقتصار على أحاديث الأحكام، وذكر أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، لكن قد يكون هناك فرق بينها بأن كتب المصنفات تتوسع في ذكر أقوال الصحابة والتابعين واختلافهم، بينما كتب الموطآت لما كان المقصد منها التسهيل والتمهيد فأنه يُذكر فيها من أقوال الصحابة والتابعين ما يعين على الفقه ويؤيد المعنى الذي ذهب إليه المصنف، ولا يتوسع في ذكر خلافهم إلا فيما لا بد منه، والله أعلم.

نشأة التصنيف وأشهر المصنفات:

مِنْ أوائل من صَنَّفَ الموطآت ابن أبي ذئب، محمد بن عبد الرحمن المدني (١٥٨ هـ)، ثم الإمام مالك بن أنس (١٧٩ هـ) وعبد الله بن وهب بن مسلم الفهري (١٩٧ه)، وعبدان أبو محمد عبد الله بن محمد المروزي (٢٩٣ هـ).

كتب المستدركات

تعريف المستدرك لغة واصطلاحًا:

المستَدْرَك لغة: اسم مفعول من "الاستدراك"، قال ابن فارس: "الدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحوق الشيء بالشيء، ووصوله إليه"[(١)].

وقال الزبيدي[(٢)]: "واستدرك ما فات، وتداركه بمعنى، واستدرك عليه قولَه: أصلَحَ خطأَه، ومنه المستدرك للحاكم على البخاري".

فلعل كتب المستدركات سميت بذلك؛ لكون المستدرِك يُلحق الأحاديث بالأحاديث المماثلة لها، ويُكمل ما فات المستدرَكَ عليه.

والمستدرَك في اصطلاح المحدثين: كلُّ كتاب جَمَع فيه مؤلِّفُه الأحاديث التي ألحقها بكتاب آخر، مما فاتتَه على شرطِه، وألزمَه ذكرَه[(٣)].

نشأة التأليف فيه، وتطوره:

ظهر التأليف في فن الاستدراك في الحديث النبوي في القرن الرابع الهجري، حيثُ ألف الإمام الدارقطني (ت٣٨٥ هـ) جزءًا سماه: الإلزامات[(٤)]، استدرك فيه على الشيخين أسانيدَ خَرَّجا لها، ووجد مثلَها ولم يُخرِّجاها، أو أحاديثَ بأعيانها على شرطهما، أو رواةً ثقات خرجا لمثلهم، أو من هو دونهم؛ فألزمهما تخريجها، وذكر فيه سبعين حديثًا فقط، ثم تطور التصنيف فيها في نهاية القرن الرابع عندما ألَّف أبو عبد الله الحاكمُ (ت٤٠٥ هـ) أشهرَ كتابٍ في

---

(١) مقاييس اللغة (٢/ ٢٦٩).

(٢) تاج العروس (٢٧/ ١٤٤).

(٣) تيسير مصطلح الحديث، للطحان (ص:٢١٠)، والحديث والمحدثون، لمحمد أبي زهو (ص:٤٠٧).

(٤) الرسالة المستطرفة، للكتاني (ص:٢٣).

هذا النوع وأكبرَهُ؛ وهو: المستدرك على الصحيحين، فاستدرك فيه على الصحيحين جمهرة من الأحاديث رأى أنها على شرط الشيخين، أو أحدِهما.

كتب المستدركات: أهميتها، وفوائدها وخصائصها:

تظهر قيمة كتب المستدركات من خلال العناصر الآتية:

١- أنها تزيد في عدد الأحاديث الصحيحة؛ لأن أصحابها يشترطون الصحة، ويستدركون على الصحيحين ما فاتهما على شرطهما، وإن كان في صحة كثير منها نزاعٌ بين أهل الفن.

٢- أنها من المصادر الأصيلة التي تَروي أحاديث النبي ﷺ بأسانيدها، مما يُمَكِّنُ الباحث من دراستها ونقدها والحكم عليها.

٣- سهولة الوقوف على مجموعة من الأحاديث الصحيحة -عند أصحابها- في موضوع معين في مكان واحد؛ لأنها مرتبةٌ على الموضوعات غالبًا.

٤- أنها تنبئُ عن مكانة الصحيحين بين كتب الحديث، وتفيد في معرفة شرطهما.

٥- معرفة أحكام العلماء على الأحاديث الواردة في تلك الكتب.

٥- جمع الأحاديث المستدركة على الصحيحين في مكان واحد.

٦- تنمية ملكة النقد الصحيح بالبراهين والأدلة ككتاب الإلزامات، مما يفيد الباحث المتأهل للموازنة والنظر في تلك الاستدراكات بين القبول أو الرد.

من المؤلفات فيه:

١- الإلزامات، للدارقطني، وهو مطبوع.

٢- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، وهو مطبوع طبعات عدة.

٣- المستدرك على الشيخين، للحافظ أبي ذر عبدِ بنِ أحمد بن محمد بن عبد الله عفير الأنصاري الهروي [في عداد المفقود].

٤- المستدرك على الصحيحين، لأبي مسعود الدمشقي (ت٤٠٠هـ)، ذكره النووي.

كتب المستخرجات

تعريف المستخرجات لغة واصطلاحًا:

الاستخراج لغة: بمعنى الاستنباط والاستخلاص، يقال: استخرجت الشيء من المعدن إذا خلّصته من ترابه[1].

والاستخراج في اصطلاح أهل الحديث: أن يَعْمِدَ حافظٌ من الحفَّاظ إلى كتابٍ من كُتب الحديث فيُخَرِّجُ أحاديثَه بأسانيدَ لنفسه من غير طريق صاحب الكِتاب، فيجتمع إسناد المستخرِج -بكسر الراء- معه في شيخه أو مَن فوقه، ولو في الصَّحابي.

شرطُ الاستِخراج:

قال ابن حجر: "وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب إلا لعذرٍ من علوٍّ، أو زيادةٍ مهمةٍ، وربما أسقط المسْتَخْرِج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب".

نشأتها التأليف فيها:

تزامن ظهور المستخرجات عقيب ظهور التصنيف في الصحيح المجرد؛ وذلك في القرن الثالث، وانتظم التصنيف فيها في سلك العناية والاهتمام بالصحيحين؛ حيث قام أئمة من المحدثين بتصنيف المستخرجات عليهما، ومن أوائل من قام بذلك الحافظ أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء الإسفراييني (ت٢٨٦هـ) حيث استخرج على "صحيح مسلم" في كتابه المسمى: "المسند الصحيح المُخَرَّج على صحيح مسلم" ثم كثُر التأليف في المستخرجات في المائة الرابعة، وما بعدها، وأكثر الاستخراج وضع على "صحيح الإمام مسلم" -ولعل ذلك لسهولة مأخذه، ووضوح السياق فيه، ونزول أسانيده مقارنة بـ "الجامع الصحيح" للإمام البخاري-، ثم "صحيح البخاري"، ثم كتب الحديث الأخرى.

---

(١) ينظر: الصحاح (١/ ٣٠٩).

المنهج العام لكتب المستخرجات:

١- المستخرج لا يلتزم بلفظ صاحب المصنف الأصل المخرَّج عليه، لأنَّ المستخرِجين يروون بالألفاظ التي تقعُ لهم عن شُيوخِهم فيحصُل فيها تفاوتٌ في اللَّفظِ، أو في اللَّفظ والمعنىٰ معا.

٢- لا يشترط أن يكون مصنف الأصل مما التزم صاحبه الصحة كالصحيحين، فهناك من المستخرجات التي عُملت علىٰ كتب السنن والجوامع.

٣- ربما عزّ علىٰ المستخرِج وجود بعض الأحاديث فيتركه أصلًا، أو يعلِّقه عن بعض رواته، أو يورده من جهة مصنف الأصل.

٤- لا يسوغ للمستَخْرِج أن يَعْدِل عن الطريق التي يقرب فيها اجتماعه مع مصنف الأصل إلىٰ الطريق البعيدة إلا لغرض مهمٍّ من علوٍّ أو زيادةٍ مهمة أو نحو ذلك.

فوائد كتب المستخرجات:

١- علو الإسناد؛ لأنّ صاحب المستخرج لو روىٰ الحديث من طريق صاحب الأصل، لوقع أنزل من الطريق الذي يرويه به في المستخرج.

٢- الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.

٣- القوة بكثرة الطرق: وفائدته للترجيح عند المعارضة.

٤- بيان سماع المدلس، وزمن السماع من المختلط.

٥- تعيين المبهم، وتقييد المهمل في الإسناد والمتن.

٦- شرح الألفاظ الغريبة، وتحديد مكان وحادثة، ووصل المعلقات.

٧- بيان ما يقع في المستخرج عليه من الأحاديث المصرَّح برفعها وتكون في الأصل موقوفة أو كصورة الموقوف.

٨- أن يكون في الأصل حديث مخالف لقاعدة اللغة العربية، يتكلف لتوجيهه، ويتحمل لتخريجه، فيجيء من رواية المستخرج علىٰ القاعدة، فيعرف بأنه هو الصحيح، وأن الذي في الأصل قد وقع فيه الوهم من الرواة.

٩- فصل الكلام المدرج في الحديث مما ليس من الحديث، ويكون في الأصل غير مفصل.

أشهر المؤلفات في المستخرجات:

اعتنىٰ أهل العلم بالاستخراج علىٰ الصحيحين:

فمنهم من له مستخرج علىٰ كلٍّ من الصحيحين علىٰ حدَة في كتاب مستقل:

ى- أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ).

ى- أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي الحافظ (ت٤٣٤ هـ).

ء- الحافظ أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال (ت٤٣٩ هـ).

ئ- الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن محمد الأصبهاني المعروف بابن منجويه (٤٢٨ هـ).

ومنهم من له مستخرج علىٰ الصحيحين كلاهما في كتاب واحد:

- مستخرج أبي بكر أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازي (٣٨٨ هـ).

ومن المستخرجات علىٰ صحيح البخاري:

١- المستخرج علىٰ البخاري، للحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس المعروف بابن أبي ذُهْل (٣٧٨هـ).

٢- المستخرج علىٰ البخاري للحافظ أبي بكر أحمد بن موسىٰ بن مردويه الأصبهاني (٤١٠ هـ).

ومن المستخرجات علىٰ صحيح مسلم:

١- المسند الصحيح المخرّج علىٰ صحيح مسلم لأبي عوانة الإسفراييني (ت ٣١٦ ه).

٢- المستخرج علىٰ صحيح مسلم، الحافظ أبي النضر محمد بن محمد بن يوسف الطوسي (٣٤٤ هـ).

٣- المستخرج علىٰ صحيح مسلم للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الشيباني الجوزقي (٣٨٨ هـ).

ومن المستخرجات علىٰ الكتب الستة وغيرها:

- مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي علىٰ جامع الترمذي، علي بن نصر الطوسي (٣١٢ ه).
- المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) علىٰ كتاب التوحيد لمحمد بن خزيمة (ت٣١١هـ).
- المستخرج علىٰ مستدرك الحاكم (ت٤٠٥هـ) لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت٨٠٦ هـ).

صحيح ابن خزيمة

ترجمة موجزة للإمام ابن خزيمة:

هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السُّلمي الخُزيمي النيسابوري، ولد في شهر صفر سنة ثلاثة وعشرين ومئتين، قال عنه ابن حبان: كان رحمه الله أحد أئمة الدنيا علمًا وفقهًا وحفظًا وجمعًا واستنباطًا حتىٰ تكلم في السنن بأشياء لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا، مع الإتقان الوافر والدين الشديد"، كان رحمه الله مكثرًا من التصنيف، قال أبو عبد الله الحاكم: "مصنفاته تزيد علىٰ مئة وأربعين كتابًا"، توفي في اليوم الثاني من شهر ذي القعدة سنة إحدىٰ عشرة وثلاث مئة.

التعريف بالكتاب:

اولًا: اسم الكتاب:

سماه ابن خزيمة في بداية كتاب الوضوء بـ: (مُخْتَصَرُ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وسماه في كتاب الصلاة بـ: (الْمُخْتَصَرُ مِنَ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وجاء كذلك مختصرًا في كتاب الزكاة والمناسك (المختصر من المختصر من المسند).

والكتاب اشتهر بين أهل العلم اختصار تسميته بـ: (مختصر المختصر)، وهو كذلك مشهور بنسبته إلىٰ مؤلفه فيسمىٰ: (صحيح ابن خزيمة).

ثانيًا: كيفية تصنيفه لكتابه:

اختصر كتابه من كتاب كبير له كما يظهر ذلك في تسميته للكتاب في عدة مواضع من كتاب المسند، وقد وصف مسنده في كتابه التوحيد بالكبير.

شرطه في كتابه:

اشترط إخراج الحديث الصحيح في كتابه وقد نصّ علىٰ شرطه في الصحة، وذلك عند تسميته لكتابه؛ فقال أولا في كتاب الوضوء: "مختصر المختصر من المسند الصحيح، عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم بنقل العدل عن العدل موصولا إليه صلىٰ الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة

الله تعالى"، ثم قال: في كتاب الصلاة: "المختصر من المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم على الشرط الذي اشترطنا في كتاب الطهارة"، فهو يشترط في الحديث الصحيح أن يكون بنقل العدل عن العدل موصولا إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار.

ثالثًا: عدد أحاديث كتابه:

الكتاب لم يصلنا كاملًا، فقد فُقد أكثره من قديم، قال ابن حجر: " ولم أقف منه إلا على ربع العبادات بكماله ومواضع مفرقة من غيره".

وعدد أحاديثه بحسب طبعة محمد مصطفى الأعظمي: ٣٠٧٩ حديثًا، وأما بحسب طبعة دار التأصيل فبلغ عدد الأحاديث (٣٥٧٥).

رواية الكتاب:

الكتاب انتشر برواية حفيده أبي طاهر محمد بن الفضل بن إسحاق بن خزيمة، وهو آخر من روى عن ابن خزيمة بنيسابور.

منهجه في كتابه:

- التزم إخراج الحديث الصحيح بحسب اجتهاده.
- الأحاديث التي على شرطه يوردها مسندة.
- قد يذكر أحاديث ليست على شرطه لكنه يبين ذلك:

- إما بتوقفه في صحة الخبر فيقول: "إن صح الخبر" أو "إن ثبت كذا"، "في القلب من هذا الإسناد شيء".
- أو بالتعليق عقيب الحديث ببيان علة الحديث والكلام في الرواة.
- أو بتقديمه متن الحديث على إسناده، فيعلق إسناده ثم يصله عقيب ذكره لمتن الحديث، فقال في هذا الموضع: لا أُحِل لأحد أن يروي عني بهذا الخبر إلا على هذه الصيغة، فإن هذا إسناد مقلوب..".

- رتب كتابه على الكتب والأبواب.
- يذكر تحت الكتب فصول جامعة تندرج تحتها أبواب متعددة يترجم لها بـ (جماع أبواب...).
- اعتنى جدًا بتراجم الأبواب حتى أنه قد يطيل الترجمة جدًا لبيان المسائل الفقهية.

- يورد بعد أحاديث الباب الأحاديث التي يوهم ظاهرها معارضتها له.
- بعد أن يورد الأحاديث التي يوهم ظاهره التعارض أو كان فيها إشكال فإنه يجتهد في الجمع والتوفيق بين مختلفها وبيان وكشف مشكلها.
- يذكر أقوال الصحابة والتابعين وأصحاب المذاهب في تراجم الأبواب ويسندها إليهم.
- اعتنى بضبط ألفاظ الحديث عند اختلاف الرواة وبيان أوهامهم، يبين ذلك عقيب الحديث مبتدأ كلامه بقوله: قال أبو بكر.
- اعتنى ببيان اتصال الحديث وانقطاعه فلذلك اهتم بسماع الرواة من شيوخهم وبيان تصريح المدلسين بالسماع.
- يهتم ببيان غريب الحديث.
- يكرر الحديث لمناسبته لعدة أبواب.
- يقطّع الحديث عند تكراره مقتصرًا على موضع الشاهد.

منزلته بين كتب السنة:

قال ابن كثير فيقول: "قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من "المستدرك" بكثير، وأنظف أسانيد ومتونًا، وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة أيضًا من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن".

قال المناوي: "ذكروا أن أصح ما صنف في الصحيح بعد الشيخين ابن خزيمة".

قال العلامة أحمد شاكر: "وقد رتب علماء هذا الفن ونقاده، هذه الكتب الثلاثة التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح من الحديث وحده، أعني الصحيح المجرد بعد "الصحيحين": البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي: صحيح ابن حزيمة، صحيح ابن حبان، المستدرك للحاكم، ترجيحًا منهم لكل كتاب منها على ما بعده في التزام الصحيح المجرد، وإن وافق هذا مصادفة ترتيبهم الزمني عن غير قصد".

صحيح ابن حبان

ترجمة موجزة للحافظ ابن حبان:

هو أبو حاتم محمد بن حبّان بن أحمد بن حبّان التميمي البُستي، صاحب التصانيف، قال الحاكم: "كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال"، تُوُفّي ليلة الجمعة لثمانٍ بقين من شوّال سنة أربعٍ وخمسين بمدينة وثلاث مئة ببُسْت.

التعريف بالكتاب:

أولًا: اسم الكتاب:

اسم الكتاب: (الْمسند الصَّحِيح علىٰ التقاسيم والأنواع) هكذا جاءت تسميته في صدر نسخته الخطية، وسماه بذلك ابن الصلاح[(١)]، وذكر ابن رشيد[(٢)] أن ابن حبان وسمه بذلك.

وهو مشهور بين أهل العلم بـــ: (التقاسيم والأنواع) أو (المسند الصحيح)، ويقال له اختصارًا: (صحيح ابن حبان).

ثانيًا: سبب التأليف:

قال ابن حبان: "وإني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت لاشتغالهم بكتابة الموضوعات وحفظ الخطأ أو المقلوبات حتىٰ صار الخبر الصحيح مهجورا لا يكتب والمنكر المقلوب عزيزا يستغرب وأن من جمع السنن من الأئمة المرضيين وتكلم عليها من أهل الفقه والدين أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار وأكثروا من تكرار المعاد للآثار قصدا منهم لتحصيل الألفاظ علىٰ من رام حفظها من الحفاظ فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم علىٰ ما في الكتاب وترك المقتبس التحصيل للخطاب".

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ١١٧).

(٢) السنن الأبين (ص١٥٤).

ثالثًا: شرطه في أحاديث كتابه:

قال ابن حبان: "شرطنا في نقلة ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء"

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه وبنينا الكتاب علىٰ روايته وكل من تعرىٰ عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به".

ذكر ابن حجر أنَّ ابنَ حبانَ وَفَىٰ بالتزامِ شروطهِ، فيما نقله البقاعي، وقد انتقد هذه المقولة الشيخ الألباني فقال: "ابن حبان متساهل في الشرط، ملتزم في التطبيق عندهم"، وقد ناقش الشيخ الألباني وفاء ابن حبان لشروطه وذهب إلىٰ أنه قد أخلّ بجميع شروطه ذلك في مقدمة كتابه صحيح موارد الظمآن.

رابعًا: ترتيب الكتاب:

رتبه علىٰ خمسة أقسام وقسم كل قسم إلىٰ أنواع متنوعة مجموع هذه الأنواع كلها أربع مائة نوع؛ قال ابن حبان: "فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها علىٰ المتعلمين وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها علىٰ المقتبسين فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية.

فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها.

والثاني: النواهي التي نهىٰ الله عباده عنها.

والثالث: إخباره عما احتيج إلىٰ معرفتها.

والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها.

والخامس: أفعال النبي صلىٰ الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها.

ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة".

طريقته التي سار عليها في تقسيم كتابه أراد بها أن يحتذي بتقسيم القرآن؛ فقال: قصدنا في نظم السنن حذو تأليف القرآن لأن القرآن ألف أجزاء فجعلنا السنن أقساما بإزاء أجزاء القرآن، ولما كانت الأجزاء من القرآن كل جزء منها يشتمل علىٰ سور جعلنا كل قسم من أقسام السنن يشتمل علىٰ أنواع فأنواع السنن بإزاء سور القرآن، ولما كان كل سورة من القرآن تشتمل علىٰ آي جعلنا كل نوع من أنواع السنن يشتمل علىٰ أحاديث والأحاديث من السنن بإزاء الآي من القرآن".

مقصده من ترتيب كتابه علىٰ هذه الكيفية:

حتىٰ يضطر الناس لحفظ كتابه بترتيبه وأحاديثه وإلا ستفوت الاستفادة منه، فقال: "وإذا كان عنده هذا الكتاب وهو لا يحفظه ولا يتدبر تقاسيمه وأنواعه وأحب إخراج حديث منه صعب عليه ذلك فإذا رام حفظه أحاط علمه بالكل حتىٰ لا ينخرم منه حديث أصلا وهذا هو الحيلة التي احتلنا ليحفظ الناس السنن ولئلا يعرجوا علىٰ الكتابة والجمع إلا عند الحاجة دون الحفظ له أو العلم به".

إلا أنه لترتيب كتابه علىٰ غير المعتاد حرم الناس من الاستفادة منه ولم يحصل له مراده، قال ابن بلبان: "لكنه أي صحيح ابن حبان- لبديع صنعه، ومنيع وضعه قد عز جانبه، فكثر مجانبه"، وقال الذهبي: "وقدِ اعترفَ أَنَّ صحيحَهُ لَا يقدرُ عَلَىٰ الكشفِ مِنْهُ إِلَاّ مَنْ حِفْظَهُ، كمنْ عِنْدَهُ مصحفٌ لَا يقدرُ عَلَىٰ مَوْضِعِ آيَةٍ يريدُهَا مِنْهُ إِلَاّ مَنْ يحفظُهُ"، قال السيوطي: " والكشف من كتابه عسر جداً"، قال أحمد شاكر: "وقد قصَد بهذا الترتيب الَّذي اخْترعه وتفنَّن فيه إلىٰ مَقصدٍ لم يتحققْ، وصار الكشْفُ مِنْ كتابِه عَسِراً جداً"، قال الشيخ الألباني: " ولهذا الترتيب الغريب – غير المطروق – تتابع العلماء علىٰ التصريح بِعُسْر الانتفاع به... من أجل ذلك؛ جاء من بعده الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بَلْبَان الفارِسيُّ المصري الحنفي (ت ٧٣٩)، فرتّبه علىٰ الكتب والأبواب، فكان عملًا جليلًا حقًّا؛ قرَّب الكتاب لطالبيه، وحافظ علىٰ أصله بدقة الرجل العالم الثقة الأمين كما قال محققه الشيخ أحمد شاكر ".

ترتيب ابن بلبان للكتاب:

رتّبه على الكتب والأبواب.

التزم بنقل كلام ابن حبان ولم يخرم منه شيئًا، فحافظ على مقدمته وتراجمه للأبواب كما هي، وكذلك ما يختم به ابن حبان كل قسم من الأقسام، لكن لأجل أنه أعاد ترتيبه فلم يكن لهذا الخواتيم مكان يناسبها ذكرها عقيب مقدمة ابن حبان لكتابه.

خامسًا: منهجه في كتابه:

- قدّم بمقدمة ذكر فيها سبب تأليفه وطريقة تقسيمه وشرطه وما احتواه كتابه من أقسام وأنواع.
- رتب كتابه على الأقسام والأنواع.
- التزم بإخراج الحديث الصحيح عنده.
- اقتصر على ذكر الأحاديث المرفوعة.
- يظهر تأثره بشيخه ابن خزيمة خصوصًا في تراجم الأبواب والعناية بذكر مختلف الحديث ومشكله وتعليقه عليها، والاهتمام ببيان اتصال الحديث من انقطاعه.
- اعتنى بتراجم الأبواب فهو كشيخه ابن خزيمة يفصّل في ذكر مسألة الباب.
- إذا أورد في الباب عدة أحاديث يستشهد بها فإنه يقول قبل كل حديث سيذكره عقيب الحديث الأول: ذكر خبر يدل على صحة ما ذهبنا إليه أو ما تأولنا أو نحو ذلك.
- يورد بعد أحاديث الباب الأحاديث التي يوهم ظاهرها معارضتها له، فيقول مثلًا: ذكر خبر يوهم ظاهره معارضة.
- بعد أن يورد الأحاديث التي يوهم ظاهره التعارض أو كان فيها إشكال فإنه يجتهد في الجمع والتوفيق بين مختلفها وبيان وكشف مشكلها.
- اعتنى ببيان اتصال الحديث وانقطاعه فلذلك اهتم بسماع الرواة من شيوخهم وبيان تصريح المدلسين بالسماع.

- لا يكرر الحديث ويقتصر على ذكر الحديث في أنسب موضع له، قال ابن حبان: "وأتنكب عن ذكر المعاد فيه إلا في موضعين إما لزيادة لفظة لا أجد منها بدا أو للاستشهاد به على معنى في خبر ثان فأما في غير هاتين الحالتين فإني أتنكب ذكر المعاد في هذا الكتاب".
- يذكر الحديث بتامه ولا يقطعه، قال: " نملي الأخبار بألفاظ الخطاب... لأن الاقتصار على أتم المتون أولى".

سادسًا: عدد أحاديث الكتاب:

بلغ عدد أحاديث الكتاب: ٧٤٩١ حديثًا، بحسب المطبوع من كتاب الإحسان لابن بلبان.

المنتقى لابن الجارود

ترجمة موجزة للحافظ ابن الجارود:

هو أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ عَلِيِّ بنِ الجَارُوْدِ النَّيْسَابُوْرِيُّ، الحَافِظُ المُجَاوِرُ بِمَكَّةَ، كَانَ مِنْ أَئِمَّةِ الأَثَرِ، وُلِدَ فِي حُدُوْدِ الثَّلاَثِيْنَ وَمائَتَيْنِ، ومَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلاَثِ مائَةٍ.

التعريف بالكتاب:

أولًا: اسم الكتاب:

سمي في ظهر نسخته الخطية (المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقد تكررت هذه التسمية في مفتتح الكتاب وخاتمته.

وجاءت تسميته عند ابن خير الإشبيلي: (المنتقى من السنن المسندة) وتابعه على ذلك الجعدي[١] دون (المسندة)، فيما سماه الذهبي: (المنتقى في السنن)، وسماه الكتاني: (المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام).

ثانيًا: شرطه في كتابه:

لم ينص على شرطه في كتابه، ولم ينقل عنه أنه اشترط الصحة، إنما الذي ورد عنه أنه انتقى كتابه، فقد حكى عنه السيوطي[٢] أنه قال: "مَخَضْتُ الحديثَ سَبْعَ سِنِينَ حَتَّى أَخْرَجْتُ مِنْهُ الْمُنْتَقَى"، وهذا يدل على أنه قد اعتنى بانتقاء أحاديث كتابه، فلذلك سماه ابن عبد البر صحيحًا[٣]، وعدّ جمع من أهل العلم إخراج ابن الجارود للحديث في كتابه تصحيحًا له كما هو صنيع ابن حجر في بعض الأحيان؛ وقد صرّح بذلك السيوطي بعد أن نقل تصحيح ابن الجارود لحديث أخرجه في منتقاه، ثم قال[٤]: "حَيْثُ أَخْرَجَهُ فِي الْمُنْتَقَى فَإِنَّهُ الْتَزَمَ فِيهِ الصَّحِيحَ"، وفي الحقيقة أنه

---

(١) طبقات فقهاء اليمن (ص٧٣).

(٢) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣/ ١١٧٤)

(٣) إتحاف المهرة لابن حجر (١/ ١٥٩).

(٤) الحاوي للفتاوي (٢/ ١٣٢).

لا يلزم من ذلك أنه التزم فيه الصحة، والأولىٰ أن يقال: أخرجه في المنتقىٰ، كما هو صنيع جمع من أهل العلم، ولأجل عنايته بكتابه وانتقائه أثنىٰ أهل العلم علىٰ جودة أسانيده، قال ابن عبد الهادي: "هو نظيف الأسانيد"، وقال الذهبي: "لاَ ينزلُ فِيْهِ عَنْ رُتْبَة الحَسَن أَبَداً، إِلاَّ فِي النَّادر فِي أَحَادِيْث يَخْتلفُ فِيْهَا اجْتِهَادُ النُّقَّاد".

منهجه في كتابه:

- انتقىٰ أحاديث كتابه فجلّ أحاديثه صالحة للاحتجاج إلا ما ندر.
- لا يذكر غالبًا إلا الأحاديث المرفوعة، ويندر أن يذكر حديثًا موقوفًا وهذا أن لم يجد في الباب حديثًا مرفوعًا.
- اقتصر علىٰ أحاديث الأحكام واجتهد في جمعها.
- رتب كتابه علىٰ الكتب والأبواب الفقهية مبتدأ بالعبادات ثم المعاملات.
- لا يكثر من التبويب، وتراجم أبوابه ظاهرة.
- يجمع بين طرق الحديث عند سوقه لها أما بالجمع بين شيوخه أو تحويل الأسانيد.
- ينبه عند جمعه للطرق علىٰ صاحب اللفظ.
- يعتنىٰ ببيان اختلاف الرواة عند جمعه للطرق سواء في ألفاظ الأداء أو متن الحديث.
- يعتني بذكر زيادات الحديث والروايات المخالفة الواردة في طرق أخرىٰ خصوصًا التي لها أثر فقهي.
- يبين أسماء الرواة المهملين.
- ذكر الحافظ ابن حجر أن المنتقىٰ عند التحقيق مستخرجٌ علىٰ صحيح ابن خزيمة، وتبعه علىٰ ذلك الرّوداني[1] والكتاني.

(١) صلة الخلف بموصول السلف (ص٤٠٦).

عدد أحاديث الكتاب:

قال الكتاني: "أحاديثه تبلغ نحو الثمانمائة"، ولعله أراد بذلك أصول الأحاديث دون المتابعات، وقد بلغ عدد أحاديث بحسب ترقيم بعض طبعاته: (١١١٤) حديثًا، ولم يقتصر العد على الأصول فقط.

العناية بالكتاب:

من أوائل من اعتنى بكتابه قاسم بن أصبغ وكان قد فاته السماع منه ووجده قد مات فألف كتابًا على أبواب كتابه بأحاديث خرجها عن شيوخه[1]، واسم كتابه: المجتبى على أبواب كتاب ابن الجارود المنتقى"، قال ابن حزم: وهو خير منه انتقاء وأنقى حديثاً وأعلى سنداً وأكثر فائدة".

وشرح أحاديثه أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عياد الأندلسي في كتاب سماه: "المرتضى في شرح المنتقى".

واستخرج زوائده على الصحيحين الشيخ الألباني في كتاب سماه: "الحوض المورود في زوائد منتقى ابن الجارود"، إلا أنه لم يتمه، وللفائدة قال الكتاني: " فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير".

واستخراج زوائده على الكتب الستة د. مقبل الرفيعي في كتابه: "الحافظ ابن الجارود وزوائد منتقاه على الأصول الستة"، وبلغ مجموع الزوائد في كتابه ٢٥ حديثاً.

وخرّج أحاديثه أبو إسحاق الحويني في كتابه: "غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود".

---

(١) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص٢٥).

الأحاديث المختارة للضياء المقدسي

ترجمة موجزة للحافظ الضياء المقدسي:

هو أَبُو عَبْد اللَّه ضياءُ الدّين مُحَمَّدُ بْن عَبْد الواحد بْن أَحْمَد السّعديّ، المقدسيّ، وُلد سنة تسع وستين وخمسمائة، ولزِم الحافظ عَبْد الغنيّ وتخرَّج بِهِ، قال المزي: "الشَّيْخ الضّياء أعلم بالحديث والرّجال من الحافظ عَبْد الغنيّ، ولم يكن في وقته مثله"، وهو صاحب التَّصانيف النّافعة، توفي سنة ثلاثٍ وأربعينَ وست مئة، وله أربعٌ وسبعون سنة.

التعريف بالكتاب:

أولًا: اسم الكتاب:

لم ينص المؤلف في مقدمته على اسم الكتاب، وقد ورد تسميته في عناوين بعض أجزائه: (الأحاديث المختارة)، وهو بهذا الاسم قد اشتهر بين أهل العلم وربما قيل له اختصارًا: (المختارة).

وسُمي بـ (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما) هكذا كتب عنوان المجلد الأول منه وهو بخط ابن أخ الضياء شمس الدين محمد بن عبد الرحيم المقدسي راوي هذا الكتاب عن عمه[1].

ثانيًا: شرطه في كتابه وأقسام أحاديثه:

قال الضياء: "فَهَذِهِ الْأَحَادِيث اخترتها مِمَّا لَيْسَ فِي " البُخَارِيّ " و " مُسلم " إِلا أَنَّنِي رُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ مَا أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلَّقًا، وَرُبَّمَا ذكرنَا أَحَادِيث بأسانيد جِيَاد لَهَا عِلَّةٌ، فَنَذْكُرُ بَيَانَ عِلَّتِهَا حَتَّى يُعْرَفَ ذَلِكَ".

فشرطه في كتابه أن يخرج أحاديث صحيحة ليست في الصحيحين، إلا ما ذكره البخاري معلقًا، وهذا هو القسم الأول من أحاديث الكتاب.

والقسم الآخر: أحاديث ذكرها لبيان علته لكونها بأسانيد جياد حتى لا يُغتر بذلك.

---

(١) باختصار من مقدمة تحقيق الكتاب.

ثالثًا: ترتيب الكتاب:

- رتبه على مسانيد الصحابة -رضي الله عنهم-.
- قدّم مسانيد الخلفاء الراشدين ثم ذكر بعدهم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم رتب بقية الصحابة على حروف المعجم.
- رتب أحاديث الصحابة بحسب الرواة عنهم على حروف المعجم إلا مسند أبي بكر فرتبه بحسب الأفضلية مبتدأ بعمر بن الخطاب ثم بقية الخلفاء الراشدين.

رابعًا: حجم الكتاب:

الكتاب لم يتمه الضياء المقدسي، ووصل فيه إلى مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، قال ابن حجر[1]: "في خمس مجلدات يشتمل على ستة وثمانين جزءاً وهو مشتمل على مسند العشرة ومن أول حروف المعجم إلى أواخر ترجمة عبد الله بن عمر بن الخطاب"، وقد أكمله ابن المحب الصامت[2] وقد اطلع عليه ونقل منه تلميذه ابن ناصر الدين[3].

والكتاب مع كونه لم يكمل قد وصلنا ناقصًا فقد وقع سقطٌ في الكتاب من بعد مسند أنس بن مالك إلى مسند صعصعة بن معاوية، وهذا السقط من بعد الجزء ٢٥ إلى الجزء ٥١ مقداره خمسة وعشرون جزءًا، فعليه يكون مقدار الذي وصلنا من الكتاب أحدًا وستين جزءًا.

خامسًا: منهجه في كتابه:

- رتب الكتاب على المسانيد -على وفق الترتيب الذي سبق-.
- في ابتداء مسند الصحابي يذكر اسمه ويطيل الرفع في نسبه، وقد يذكر الخلاف في اسمه إن وجد، ولعله تبع في ذلك الطبراني في معجمه الكبير، فإنه ينقل منه كثيرًا.
- جمع فيه أحاديث صحيحة ليست في الصحيحين.

---

(١) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٢/ ٤٣٠)

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٧٥).

(٣) توضيح المشتبه (٥/ ٦١).

- قد يخرج أحاديث أصلها في الصحيحين لكن فيها زيادة ليست عندهما فلأجلها يخرج الحديث وينبه علىٰ هذه الزيادة بقوله: قصدنا من الحديث -ثم يذكر اللفظة المقصودة-، مثاله: حديث ابن عباس أنه سكب للنبي صلىٰ الله عليه وسلم وضوءا عند خالته ميمونة فلما خرج قال: من وضع لي وضوئي. قالت: ابن أختي يا رسول الله. قال: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل. قال: "قصدنا من هذا الحديث (وعلمه التأويل) وأما قوله: (فقهه في الدين) فقد أخرج في الصحيحين".
- يذكر أيضًا أحاديث أسانيدها جياد لبيان علتها حتىٰ لا يغتر بها.
- يبين علة الحديث واختلاف رواته معتمدًا علىٰ كلام الأئمة وقد أكثر في النقل عن الدارقطني، وقد يتعقبهم في ذلك مصدرًا كلامه بقوله: (قلت).
- يورد الأحاديث مسندة ونظرًا لتأخر عصره فإنه في الغالب يسوق الأحاديث من طريق أصحاب المصنفات كالطبراني وقد أكثر عنه وأبو نعيم وأبو يعلىٰ والدارقطني.
- يذكر عقب الحديث من أخرجه من أصحاب المصنفات مشيرًا إلىٰ طريقهم التي يلتقي مع إسناده؛ فلعله لأجل ذلك سُمي مستخرجًا فيما نقله ابن أخيه، وهذا الذي أشار إليه الحافظ حيث قال: "تخريج الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي لنفسه عن شيوخه".

سادسًا: مكانة كتابه وثناء أهل العلم عليه:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: "وهو أعلىٰ مرتبة من تصحيح الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذي وأبي حاتم البستي ونحوهما، فإن الغلط في هذا قليل"

وقال أيضًا[2]: "تَصْحِيحُ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ المقدسي فِي مُخْتَارِهِ خَيْرٌ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَاكِمِ فَكِتَابُهُ فِي هَذَا الْبَابِ خَيْرٌ مِنْ كِتَابِ الْحَاكِمِ بِلَا رَيْبٍ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُ الْحَدِيثَ"

وقال ابن كثير[3]: "وَفِيهِ عُلُومٌ حَسَنَةٌ حَدِيثِيَّةٌ، وَهِيَ أَجْوَدُ مِنْ مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ لَوْ كَمَلَ".

---

(١) الرد علىٰ الإخنائي (ص٢٦٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٢/ ٤٢٦).

(٣) البداية والنهاية (١٧/ ٢٨٥).

الموطأ للإمام مالك

ترجمة موجزة للإمام مالك:

مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين، قال الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم. ولد سنة ثلاث وتسعين وتوفي سنة مئة تسع وسبعين.

التعريف بالموطأ وسبب التسمية:

الموطأ بصيغة اسم المفعول، أما أن يكون مشتقًا من وطّأ الأمر إذا سهله ودمثه وهو الأظهر؛ ووجه تسميته لأنه وطّأ كتابه وسهله للناس، قيل لِأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ: مُوطَّأُ مالك لِمَ سُمّي الموطَّأ؟ فقال: شَيْءٌ صنَعَهُ ووطَّأَهُ للنَّاسِ حتَّى قيل: "موطَّأ مَالكٍ"

وقيل: مشتق من واطأه على الأمر، إذا وافقه عليه، فقيل له الموطأ على غير قياس، والقياس أن يقال: المواطأ؛ وجهُ تسمية كتاب مالك بالموطأ يؤخذ مما رُوِيَ عن مالك رحمه الله أنه قال: "عرضتُ كتابِي هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطأنِي عليه، فسمَّيْتُه الموطأ".

الباعث على تأليفه:

قيل: إن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، عمل كتابًا على مثال الموطأ، ذكر فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة، ولم يذكر فيه شيئا من الحديث، فأتي به مالك، ووقف عليه وأعجبه، وقال: ما أحسن ما عمل هذا! ولو كنت أنا الّذي عملت لبدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام.

وقيل: إنَ أبا جعفر المنصور حجّ ولقيه مالك بالمدينة، فأكرمه وفاوضه. وكان فيما فاوضه: يا أبا عبد الله لم يبق على وجه الأرض أعلم مني ومنك، وقد شغلتني الخلافة، فضع أنت للناس كتابًا ينتفعون به، تجنّب فيه رخص ابن عبّاس وشدائد ابن عمر ووطّئه للناس توطئة. قال مالك: فلقد علّمني التأليف.

مدة تأليفه:

جاء عن الإمام مالك أنه قال: " كتابٌ أَلَّفْتُهُ في أربعين سنةً، قرأتموه عليّ في أربعين يومًا، ما أَقَلَّ ما تفقَهُونَ فيه"، وهذا محمول على أنه ظل ينقح كتابه عقب أنه ألفه مدة طويلة، وإلا فإن مدة تأليفه أقل من ذلك بكثير وإن كانت طويلة؛ قال الشيخ محمد أبو زهرة: يظهر أن مالكًا أخذ وقتًا طويلًا في تدوينه وتمحيصه حتى استطاع أن ينشره على الناس فإن طلب أبي جعفر المنصور تدوينه كان حول سنة ١٤٨هـ، ونشره على الناس كان حول سنة ١٥٩هـ أي أن الفترة بين الطلب والنشر كانت نحو إحدى عشرة سنة قضاها مالك في جمعه وتمحيصه.

روايات موطأ الإمام مالك:

كثرة روايات موطأ الإمام مالك وتعددت ولذلك لجلالة قدر الإمام مالك وطول مكثه للتحديث بكتابه؛ قال ابن العربي: "رواه عن مالك من أصحابه ألف أو يزيدون"، ونظرًا لكون الإمام مالك ظل زمنًا طويلًا ينقح كتابه ويهذبه فقد وقع اختلاف بين هذه الروايات؛ قال العلائي: " روى الموطأ عن مالك جماعة كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، وأكثرها رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب".

من أشهر روايات الموطأ:

رواية محمّد بن الحسن الشيباني (ت. ١٨٩هـ).

رواية أبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم (ت. ١٩١هـ).

رواية أبي محمّد عبد الله بن وهب المصري (ت.١٩٧هـ).

رواية أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة القَعْنَبيّ (ت. ٢٢١هـ).

رواية أبي زكريا يحيى بن عبد الله بن بُكَير (ت. ٢٣١هـ).

رواية يحيى بن يحيى اللّيثي المصمودي (ت.٢٣٤هـ).

رواية سُوَيْد بن سعيد الحدَثاني (ت. ٢٤٠ هـ).

رواية أبي مُصْعَب أحمد بن أبي بكر الزُّهريّ (ت. ٢٤٨ هـ).

وقد اعتنى أهل العلم باختلاف رواة الموطأ، فمن ذلك:

أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم، للدارقطني.

مسند الموطأ للجوهري (٣٨١ هـ).

الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، لأبي العباس الداني (٥٣٢ هـ).

شرط الإمام مالك:

كان ينتقى في الرواية عن الرجال فلا يروي إلا عن ثقة عنده؛ قَالَ بشر بن عمر الزهْرَانِي: سَأَلت مَالِكًا عَن رجلٍ، فَقَالَ: رَأَيْتَه فِي كتبي؟ قُلْتُ: لَا. قال: "لو كَانَ ثِقَة لرأيته فِي كتبي"؛ قال ابن عبد البر: "معلومٌ أنَّ مالكًا كان مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تركًا لشذوذِ العلْمِ وأَشَدِّهم انْتِقادًا لِلرِّجالِ، وأَقَلِّهِمْ تَكَلُّفًا وأَتْقَنِهِمْ حِفْظًا فلذلكَ صارَ إِمَامًا".

منهجه في كتابه:

- اقتصر في كتابه على أحاديث الأحكام.
- رتب كتابه على الكتب والأبواب، فبلغ عدد كتبه (٦١) كتابًا وعدد أبوابه (٧٠٠) بابًا بحسب رواية يحيى بن يحيى الليثي.
- ابتدأ كتابه بكتاب الوقوت لأنه لا يلزم الاستنجاء ولا الوضوء ولا الصلوات إلا عند دخول الوقت.
- يختم بعض الأبواب بابٍ جامع يذكر أحاديث متعلقة بهذه الأبواب.
- ختم كتابه بكتاب الجامع ذكر فيه جملة من أحاديث السنن والآداب التي يحتاج إليها المسلم.
- لم يقتصر على الأحاديث المرفوعة، بل اعتنى كذلك بأقوال الصحابة خصوصًا الخلفاء الراشدين وفقهاء التابعين من أهل المدينة.
- لم يقتصر على الأحاديث المسندة، بل ذكر جملة من المراسيل والبلاغات.
- يعتني الإمام مالك بذكر ما عليه عمل علماء أهل المدينة.
- يذكر اجتهاداته وما استحسنه من أقوال أهل العلم.
- قد يبهم الإمام مالك أسماء شيوخه وقد يجمع إلى ذلك وصفه بكونه ثقة فيقول حدثني الثقة.
- لا يقطع الحديث في كتابه ويؤديه كما سمعه.

عدد أحاديث الموطأ:

وقع اختلاف في عدّ أحاديثه نظرًا لاختلاف الروايات لكون الإمام مالك ظل ينقح كتابه حتى وفاته فيحذف منه ويزيد فيه بحسب ما يراه مناسبًا؛ قال الأبهري أبو بكر: جملة ما في الموطّأ من الآثار، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَنْ الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً

المسند منها ستمائة حديث،

والمرسل مائتان واثنان وعشرون،

والموقوف ستمائة وثلاثة عشر،

ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون.

وقال ابن حزم: "أحصيت ما في موطّأ مالك، فوجدت من المسند خمسمائة ونيفاً، وفيه ثلاث مائة ونيف مرسلاً، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهّاها جمهور العلماء".

وعدد البلاغات (٥٤) بلاغًا قد تقصاها ابن عبد البر، وأخرج إسنادها ولم يشذُّ عن ذلك إلا أربعة بلاغات في «الموطأ»:

أحدها: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: "إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن".

الثاني: "إذا نشأت بحرية، ثم تشاءمت، فتلك عين غديقة".

الثالث: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أُري أعمار الناس قبله، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغه غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خيرًا من ألف شهر.

الرابع: أن معاذ بن جبلٍ قال: آخر ما أوصاني به رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وقد وضعت رجلي في الغرز، أن قال: "حسن خلقك للناس".

وقد وصلها ابن صلاح في رسالة له.

ثناء أهل العلم على موطأ الإمام مالك:

طال ثناء العلماء في كلّ عصر عليه، ولم يختلف في ذلك اثنان، من ذلك:

قال الإمام الشّافعيّ: "ما رأيتُ كتابًا أُلِّفَ في العلمِ أكْثرَ صَوابًا مِنْ مُوَطَّأِ مالك".

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "ما في الأرض كتاب بعد كتاب الله أنفع، -وفي رواية أصحّ-، -وفي رواية أكثر صوابا- من موّطأ مالك".

وقال يونس بن عبد الأعلىٰ: "ما رأيت كتابا الّف في العلم أكثر صوابا من «موطّأ» مالك".

قال ابنُ وهْبٍ: "مَنْ كَتَبَ مُوَطَّأَ مالكٍ فلا عليه أَنْ لا يَكْتُبَ مِنَ الحَلالِ والحرامِ شَيْئًا".

منزلة الموطأ بين كتب السنة:

تقدم في ثناء العلماء وصفه بأنه أكثر الكتب صوابًا وأصحها وهذا بالنسبة للكتب المصنفة في وقته قبل وجود الصحيحين، قال ابن الصلاح: أول من صنف الصحيح البخاري وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز. وأما ما روينا عن الشافعي رضي الله عنه من أنه قال: (ما أعلم في الأرض كتابا في العلم أكثر صوابا من كتاب مالك)، ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم".

قال ابن حجر: "واعلم أن الشافعي إنما أطلق علىٰ الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة إلىٰ الجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثوري ومصنف حماد بن سلمة وغير ذلك وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه".

وقال قبل ذلك: "استشكل بعض الأئمة إطلاق أصحية كتاب البخاري علىٰ كتاب مالك مع اشتراكهما في اشتراط الصحة والمبالغة في التحري والتثبت وكون البخاري أكثر حديثا لا يلزم منه أفضلية الصحة؟!

والجواب عن ذلك: أن ذلك محمول علىٰ أصل اشتراط الصحة فمالك لا يرىٰ الانقطاع في الإسناد قادحا فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه والبخاري يرىٰ أن الانقطاع علة فلا يخرج ما هذا سبيله الا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم ولا شك أن المنقطع وأن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به فالمتصل أقوىٰ منه إذا اشترك كل من رواتهما في العدالة والحفظ فبان بذلك شفوف كتاب البخاري".

شروح الموطأ:

١ - التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر بن عبد البر النَّمري (ت ٤٦٣ هـ).

٢ – الاستذكار لما في الموطّأ من المعاني والآثار لأبي عمر بن عبد البر النَّمري (ت ٤٦٣ هـ).

٣ – المنتقىٰ في شرح موطّأ إمام دار الهجرة لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ).

٤ – المسالك في شرح موطّأ الإمام مالك لأبي بكر ابن العربي (ت ٥٤٣ هـ).

٥ – القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس، لأبي بكر ابن العربي (ت ٥٤٣ هـ).

٦ – تنوير الحوالك علىٰ شرح موطّأ مالك لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ).

٧ – شرح الزرقاني علىٰ موطّأ الإمام مالك لمحمد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١١٢٢ هـ).

المصنف لعبد الرزاق

ترجمة موجزة لعبد الرزاق:

عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الحميري الصنعاني، ولد سنة ست وعشرين ومائة، وطلب العلم وهو ابن عشرين سنة، وهو أحد الحفاظ الأثبات صاحب التصانيف، قال السمعاني: "ما رُحل إلى أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما رحل إليه"، عمي في آخر عمره؛ فتغير، توفي سنة إحدى عشرة ومائتين، وله خمس وثمانون سنة.

التعريف بالكتاب:

أولًا: اسم الكتاب:

الكتاب اشتهرت تسميته بـ (المصنف) بين أهل العلم، وهو الذي ذكره أكثر أصحاب التراجم والفهارس.

ثانيًا: رواة الكتاب عن عبد الرزاق:

أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الدَّبري.

محمد بن علي النجار.

محمد بن يوسف الـحُذاقي.

محمد بن عمر السِمسار.

ثالثًا: منهجه في كتابه:

- اقتصر على أحاديث الأحكام. وأضاف في آخره كتاب ذكر فيه ما يتعلق والآداب.
- رتب كتابه على الكتب والأبواب الفقهية.
- أكثر من التبويب وغالب تراجم أبوابه ظاهرة.
- لم يقتصر على الأحاديث المرفوعة، بل اعتنى ذلك بجمع أقوال الصحابة والتابعين وإيراد الخلاف الواقع بينهم.
- يكرر الحديث لمناسبته لعدة أبواب.

- قد يجمع بين شيوخه وبين الأسانيد التي تدور علىٰ مخرج واحد اختصارًا.
- يذكر متابعات الحديث وشواهده عقب ذكر الحديث.
- يكتفي بالإشارة إلىٰ متن الحديث السابق في الأحاديث التي يوردها في المتابعات أو الشواهد بقوله (مثله) أو (نحوه) مع التنبيه علىٰ الاختلاف بينها إذا كان هناك فرق.
- يبين غريب الحديث عقب الحديث، بعد قوله: (قال عبد الرزاق)، مثاله: (لحمت فطنت)، (البعل: العثري)، (الهائم: المجهود).
- قد يبين المذهب الذي يرتضيه عقب القول الذي ينقله بقوله: (وبه نأخذ)، وإذا كان يخالفه قال: (ولا نأخذ به).
- يعتني ببيان عمل شيخيه معمر والثوري، أو ما عليه عمل الناس.

رابعًا: عدد أحاديث الكتاب:

بلغ عدد أحاديث الكتاب بحسب بعض طبعاته ٢١٩٥٨ حديثًا.

المصنف لأبي بكر ابن أبي شيبة:

ترجمة موجزة لأبي ابن أبي شيبة:

أبو بكر عبد اللَّه بن مُحَمَّد بْنُ إِبْرَاهِيمَ بن عثمان العبسي مولاهم، ولد سنة تسع وخمسين ومائة، وكان بحرًا منْ بحور العلمِ، وبه يُضرب المثلُ في قوّة الحفظ، توفي في محرم سنة خمسين وثلاثين ومائتين.

التعريف بالكتاب:

أولًا: اسم الكتاب:

المصنف؛ بهذا وُسِم في صدْر نسخته الخطية وبه اشتهر عند أهل العلم وفي كتب الفهارس، والتراجم.

ثانيًا: منهجه في كتابه:

- غالب الكتاب في أحاديث الأحكام، إلا أنه أُلحق به كتبٌ لا علاقة لها بالأحكام ككتاب الفضائل والتأريخ والجنة والنار والزهد والأوائل والمغازي والفتن وأشراط الساعة وختم الفتن والكتاب بذكر موقعة الجمل وصفين.
- كتاب الفضائل من مصنفه ابتدأه بفضائل الأنبياء ثم الصحابة ثم البلدان ثم القبائل وختمه بالمساجد.
- كتاب التأريخ اقتصر فيه على الأحاديث والآثار التي تؤرخ مولد أو وفاة أو حادثة أو غير ذلك.
- رتب كتاب الزهد بحسب القائل مبتدأ بالأقوال المأثورة في الزهد عن الأنبياء ثم الصحابة ثم التابعين، فيعنون بذكر اسم القائل ثم يذكر ما أثر عنه.
- ضَمَّن الكتاب في أواخره كتابًا في الرد على أبي حنيفة، وطريقته فيه أنه يذكر المسائل التي خالف فيها أبو حنيفة ثم يسرد الأحاديث التي تخالفه ويختم المسألة بقوله: (وذُكِر أن أبا حنيفة يقول:...).
- اعتنى بذكر الأحاديث المرفوعة إضافة إلى عنايته بذكر آثار الصحابة والتابعين.
- يتوسع في ذكر شواهد الحديث[1].
- قد يذكر متابعات الحديث[1].

---

(١) ينظر باب: مَنْ كَانَ يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَ السَّحُورِ.

- قد ينبه على الاختلاف في الحديث في الوقف أو الرفع أو في الاتصال والإرسال، بروايته للطريق المخالفة عقب الحديث.
- رتب كتابه على الكتب والأبواب، فهو يكثر جدا من التبويب.
- الأصل أنه يبتدأ بذكر الأحاديث المرفوعة، وقد يُؤخر ذِكر بعضها لتناسب ترتيب موضوع أحاديث الباب.
- قد يبتدأ بغير المرفوع إذا كان صريح الدلالة[٢].
- تراجم أبواب الكتاب ظاهرة.
- عند وقوع الاختلاف في الأحكام الفقهية يفرد ترجمة في ذكر أصحاب كل قول، فيقول مثلا: (مَن كره...)، ثم يقول بعده: (من رخص...)، وهكذا.
- تكرار الحديث لمناسبته لعدة مواضع.
- تقطيع الحديث والاقتصار على موضع الشاهد.

ثالثًا: مما يمتاز به كتاب المصنف:

- من أوسع الكتب المصنفة في الحديث وآثار الصحابة، وقد ذكر ابن السبكي[٣] بأنه أوعب الكتب لأقوال السلف.
- جودة تصنيفه وحسن ترتيبه وبهذا عُرِف أبو بكر ابن أبي شيبة، قال أبو عبيد القاسم ابن سلام: "ربانيو الحديث أربعة: فأعلمهم بالحلال والحرام: أحمد بن حنبل، وأحسنهم سياقة للحديث وأداءً له: علي بن المديني، وأحسنهم وضعاً لكتاب: أبو بكر بن أبي شيبة، وأعلمهم بصحيح الحديث من سقيمه: يحيى بن معين".
- من المصادر الأصلية في معرفة أقوال الصحابة والتابعين.

---

(١) مثاله: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: "إِذَا تَوَضَّأَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ وُضِعَتْ خَطَايَاهُ عَلَى رَأْسِهِ فَتَحَاتَّتْ كَمَا يَتَحَاتُّ عِذْقُ النَّخْلَةِ"، -ذكر بعده- حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ سَلْمَانَ، مِثْلَهُ.

(٢) مَا يُؤْمَرُ بِهِ الصَّائِمُ مِنْ قِلَّةِ الْكَلَامِ، وَتَوَقِّي الْكَذِبِ.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ٦٠).

- من المصادر المهمة في معرفة الوقائع التاريخية فمؤلفه إمام من أئمة الحديث، على خلاف غيره من الأخباريين الذين ليس لهم عناية بالحديث.
- علو أسانيده.
- عنايته بذكر شواهد الحديث.

رابعًا: انتشار الكتاب:

الكتاب حفظ برواية بقي بن مخلد، فهو الذي نقله إلى الأندلس وانتشرت روايته عنه، قال أبو عبد الله الحميدي[1]: "ولما دخل الأندلس أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد بكتاب مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة: وقرئ عليه، أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف واستشنعوه، وبسطوا العامة عليه، ومنعوه من قراءته، إلى أن اتصل ذلك بالأمير محمد، فاستحضره وإياهم، واستحضر الكتاب كله، وجعل يتصفحه جزءاً، جزءا، إلى أن أتى على آخره، وقد ظنوا أنه يوافقهم في الإنكار عليه، ثم قال لخازن الكتب: هذا كتاب لا تستغنى خزانتنا عنه، فانظر في نسخه لنا؛ ثم قال لبقى بن مخلد: انشر علمك، وارو ما عندك من الحديث، واجلس للناس حتى ينتفعوا بك. أو كما قال، ونهاهم أن يتعرضوا له".

خامسًا: عدد أحاديث الكتاب:

مجموع أحاديث الكتاب: ٣٧٠٢١ حديثًا.

المرفوع منها: ٨٠١٢ حديثًا.

الموقوف منها: ١١٣١٠ حديثًا.

المقطوع منها: ١٧٧٠٣ حديثًا.

وهذا الإحصاء يختلف من طبعة إلى أخرى.

---

(١) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص١١).

المستدرك على الصحيحين للحاكم

ترجمة موجزة للحاكم:

أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن حَمْدُوَيْهِ الضبي الطَّهْماني النيسابوري، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور، بكّر في طلب العلم فكان أوّل سماع له سنة ثلاثين وثلاثمائة، وأكثر من السماع عن الشيوخ فسمع بنيسابورَ وحدَها مِن ألْف نفْس، صَنَّفَ وَخَرَّجَ، وَجَرَح وَعدَّل، وَصحَّح وَعلَّل، وَكَانَ مِنْ بُحور العِلْمِ عَلَى تشيُّعٍ قَلِيْلٍ فِيْهِ، توفي في سنة خمس وأربعمائة.

التعريف بالكتاب:

أولًا: اسم الكتاب:

لم ينص الحاكم في مقدمة كتابه على اسمه لكنه سماه في أثناء كتابه بـ (المستدرك على الشيخين)، حيث قال معلقًا على حديث: (فذكرت ما انتهى إليّ من علة هذا الحديث تعجبًا لا محتجًا به في المستدرك على الشيخين رضي الله عنهما).

والكتاب اشتهرت تسميته بين أهل العلم ب (المستدرك على الصحيحين) ممن سماه بذلك جمع منهم البيهقي تلميذ الحاكم[1].

ثانيًا: سبب التأليف:

ذكر الحاكم في مقدمة كتابه سببين لتأليف كتابه، حيث قال:

[**السبب الأول**]: "وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة".

---

(١) بنظر مقدمة تحقيق دار التأصيل ص ٤٢.

[**السبب الثاني**]: "وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها".

بداية تأليفه والقدر المسموع منه:

ألف الحاكم كتابه في آخر حياته لكن لا يعرف متى ابتدأ ذلك على وجه التحديد لكن من الممكن تقريب ذلك إذا عُرف بأن أول مجلس أملاه الحاكم من كتابه كان في شهر محرم من عام ٣٩٣ كما هو مثبت في بداية كتابه، فلعله ابتدأ جمعه قبل ذلك بأشهر قليلة.

وأملى الحاكم من كتابه ستة وثلاثين مجلسًا وكان آخر مجلس في شهر من محرم عام ٤٠٣، وابتدأ هذا المجلس من حديث رقم ٤٩٥٣ بحسب طبعة دار المنهاج القويم، ومتوسط الأحاديث في كل مجلس قرابة ١٥٠، يعنى أن ما أملاه يزيد على ٥٠٠٠ حديث قريبًا، وهذا أكثر من نصف الكتاب لأن عدد أحاديث الكتاب بحسب ترقيم طبعة المنهاج القويم يبلغ ٩٠٦٠ حديثًا، وأما بقية الكتاب فيروى عنه بالإجازة، وهذا موافق لما ذكره العراقي[(١)]: "ولم يتصل لنا كتاب المستدرك بالسماع لأنه إنما حدث منه الحاكم بالنصف، سمعه منه محمد بن عبد العزيز الحيري النيسابوري، وحدث به ابنه ظريف بن محمد المذكور بجميع الكتاب، وما علمته اتصل من طريقه فيما وقفت عليه، وإنما يقع لنا بالأجايز.

أخبرني به محمد بن إبراهيم الخزرجي إجازة معينة، بجميع كتاب المستدرك قال: حدثنا علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، إذناً عن أبي المكارم أحمد بن محمد بن محمدٍ اللبان كتابة، أخبرنا ظريف بن محمد بن عبد العزيز فيما أذن لي أن أرويه في غالب الظن قال: أخبرنا والدي سماعاً عليه بجميع الكتاب قال: أخبرنا الحاكم سماعاً عليه النصف الأول منه وإجازة لباقيه".

---

(١) محجة القرب إلى محبة العرب للعراقي (ص: ٤٣٧).

ثالثًا: شرط الحاكم في كتابه:

قال الحاكم: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته، وهو حسبي ونعم الوكيل".

رابعًا: أسباب التساهل الذي وقع للحاكم في كتابه:

ذكر العلامة المعلمي[1] عدة أسباب لذلك: منها:

حرص الحاكم على الإكثار من الأحاديث الصحيحة للرد على المبتدعة.

اعتماده للحكم على الحديث بالصحة على ظاهر الإسناد وثقة الرواة دون التفتيش عن علله[2]، وزعمه أن الشيخين لم يدعيا إخراج أحاديث لا علة له، حيث قال: "إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما، وقد خرج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها، وهي معلولة"، قال العلامة المعلمي: "ولم يصب في هذا، فإن الشيخين ملتزمان أن لا يخرجا إلا ما غلب على ظنهما بعد النظر والبحث والتدبر أنه ليس له علة قادحة. وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل البتة، وأنه يخرج ما كان رجاله مثل رجالهما، وإن لم يغلب على ظنه أنه ليس له علة قادحة".

أنه صنفه في أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغيُّر، وأنه لم يتيسَّرْ له تحريره وتنقيحه.

خامسًا: منهجه في كتابه:

- كتابه جامع لجميع أبواب الدين ولم يقتصر فيه على الأحكام لكونه تابع الشيخين واقتفى كتابيهما لإخراج أحاديث كتابه.
- رتب كتابه على الأبواب إلا أنه أخلى الكتب من الأبواب.

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٦٩١ ط المكتب الإسلامي).

(٢) قال ابن حجر: (فإنه لا ينظر في العلل الخفية بل يحكم بالصحة بحسب ظاهر السند).

- قدم لكتابه بمقدمة وجيزة ذكر فيها سبب تأليفه وشرطه.
- التزم إخراج أحاديث صحيحة ليست في الصحيحين، وقد وقع له أوهام فأخرج أحاديث مخرجة عندهما.
- يحكم على الحديث عقب إخراجه له.
- ينص على أن الحديث على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما إذا كان رجال إسناده ممن أخرجا لهم ويبين ذلك.
- إذا لم يكن رواة إسناد الحديث ممن أخرج الشيخان لهم فإنه لا ينص أنه على شرطهما إلا على سبيل الوهم.
- يبين السبب الذي يرى أن الشيخين لأجله تجنبا إخراج الحديث.
- يدفع ما قد يتوهم من قدح في إسناد الحديث من عدم سماع أو تدليس أو غير ذلك.
- اعتنى بذكر متابعات الحديث وشواهده، وطريقته في ذلك أنه يجمل في ذكر المتابعات ثم يُفَصّل فيسندها عقب ذلك.
- يذكر متن الحديث بتمامه ولا يقطعه.
- قد يكرر الحديث لمناسبته لموضع آخر.
- عند ذكر المتابعات يختصر بالإحالة إلى المتن السابق، بقوله بنحوه أو بمثله.

عناية العلماء بالكتاب:

١- تلخيص المستدرك للذهبي.

٢- اختصر ابن الملقن تلخيص الذهبي في كتاب وسمه بـ (النكت اللطاف في بيان الأحاديث الضعاف المخرجة في المستدرك).

٣- جمع الذهبي منه جزءا من الموضوعات يقارب مئة حديث.

مستخرج أبي بكر الإسماعيلي

ترجمة موجزة لأبي بكر الإسماعيلي:

أَحْمَد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مِرْداس، أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني، ولد سَنَة سبع وسبعين ومائتين، قال الدارقطني: "قد كنت عزمت غير مرة أن أرحل إلىٰ أبي بكر الإسماعيلي فلم أرزق"، علق الذهبي عليه بقوله: "إنما كان يرحل إليه لعلمه لا لعلو بالنسبة إلىٰ أبي الحسن"، ومات بجرجان سنة إحدىٰ وسبعين وثلاثمائة".

التعريف بالكتاب:

الكتاب مفقود، إلا أن أهل العلم قد استفادوا منه كثيرًا ونقلوا عنه في مصنفاتهم، فقد ذكر د. زياد منصور[(١)] أن الحافظ استفاد من المستخرج في شرحه فتح الباري ونقل عنه (١٧٥٤) نصًا.

أولًا: اسم الكتاب:

اسم الكتاب: (الصحيح المخرّج علىٰ كتاب البخاري) نصّ عليه علي بن المفضل في أربعينه[(٢)]، والرشيد العطّار في نزهة الناظر في ذكر مَنْ حدّث عن البغوي[(٣)]، وكذلك أبو حفص القزويني في مشيخته[(٤)] إلا أنه زاد فوصفه بالجامع فقال: (الجامع الصحيح المخرّج علىٰ صحيح الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري)، ويقال له اختصارًا (الصحيح) وقد أطلق عليه ذلك جمعٌ من أهل العلم كابن نقطة وابن دقيق العيد وابن رجب وابن الملقن تراجم للإسماعيلي، ويقوي هذه التسمية صنيعه في كتابه كما سيأتي.

والكتاب معروف بـ(المستخرج علىٰ صحيح البخاري).

---

(١) في مقدمة تحقيقه لكتاب المعجم لأبي الإسماعيلي، وقد استفدت منه ومن بحث للدكتور محمد زين العابدين رستم عن المستخرج للإسماعيلي درس فيه الكتاب من خلال نقول شراح الصحيح عنه، وأضفت عليهما.

(٢) الأربعون علىٰ الطبقات لعلي بن المفضل المقدسي (ص: ٤٠١).

(٣) (ص٢٩).

(٤) (ص٤٠١).

ثانيًا: سبب تأليفه:

أنه عندما اطّلع على صحيح البخاري أعجب به فأراد أن يحتذي، قال الإسماعيلي في مدخله[1]: "نظرت في الكتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، وكتب إلي بإجازة روايته لي محمد بن يوسف الفرْبري راوي هذا الكتاب عنه بخطه، فرأيته كتاباً جامعاً، كما سماه لكثير من السنن الصحيحة، ودالاً على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع مع معرفة الحديث ونقلته، والعلم بالروايات وعللها علماً بالفقه واللغة وتمكناً منها كلها، ويتحرى فيها، ولم تطب نفسي بالاقتصار منه على الإجازة والكتابة وعرض لي أن أروض نفسي بقفو أثره، واحتذاء مثاله في إخراج نحو ما أخرجه من سماع؛ رجاء أن يحصل لي به فضل معرفة، وجمع [ما انتشر] من حديثي يقرب علي وعلى من أراد مثلي تناوله، ولما سنح لي الشروع فيما ذكرته، قدمت استخارة الله تعالى عليه، وسألته التوفيق لي والإرشاد والعصمة، وأن ينفعني وغيري به".

قال الحسن بن علي الحافظ: "كان الواجب للشيخ أبي بكر أن يصنف لنفسه سننًا ويختار ويجتهد، فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كتب، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته، وما كان ينبغي له أن يتقيد بكتاب محمد بن إسماعيل البخاري فإنه كان أجل من أن يتبع غيره"، علق الذهبي عليه بقوله: "من جلالة الإسماعيلي أن عرف قدر صحيح البخاري وتقيد به".

منهجه في كتابه:

- صنع مدخلًا لكتابه اسماه: (المدخل إلى صحيح البخاري) بيّن فيه فضل صحيح البخاري، وذكر الاعتراضات الواردة على البخاري وأجاب عنها[2]، وبين منهجه في مستخرجه[3].

---

(١) نقلًا من كتاب الأربعون على الطبقات لعلي بن المفضل المقدسي (ص٤٠١).

(٢) ينظر: صلة الخلف بموصول السلف (ص: ٤٠٧)، وقد نقل ابن حجر شيئا من أجوبة الإسماعيلي في مدخله.

(٣) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ١٩٦)، (٣/ ٢١٠).

- تابع البخاري في ترتيب كتابه في الغالب، وربما خالفه فقدم وأخر بحسب اجتهاده، من ذلك أنه قدم حديث: (إنما الأعمال بالنيات) قبل الترجمة، لما لم يظهر له علاقتها بالباب، وظن أنه ذكره تبركًا[١].
- تقيد بالأحاديث التي أخرجها البخاري في صحيحه ولم يزد عليه حديثًا مستقلًا، قال ابن حجر[٢]: "أما كتاب الإسماعيلي فليس فيه أحاديث مستقلة زائدة وإنما تحصل الزيادة في أثناء بعض المتون".
- التزم إخراج الأحاديث الصحيحة عنده، فلذلك سماه أهل العلم صحيحًا، ومما يقوي ذلك الثلاث فقرات التالية:
  - أنه إذا كان في إسناد الحديث من لم يطمئن له ذكر الحديث معلقًا ثم يصله بعده كصنيع ابن خزيمة، قال السخاوي[٣]: "مَيَّزَ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بَيْنَ مَا يُخْرِجُهُ فِي (مُسْتَخْرَجِهِ) مِنْ طَرِيقِ مَنْ يَعْرِضُ فِي الْقَلْبِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَبَيْنَ الصَّحِيحِ عَلَىٰ شَرْطِهِ، بِذِكْرِ الْخَبَرِ مِنْ فَوْقُ، ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ يَقُولُ: أَخْبَرَنِيهِ فُلَانٌ، عَنْ فُلَانٍ. كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي (الْمَدْخَلِ)".
  - إذا أخرج حديثًا وفي إسناده راوي متكلم فيه فإنه ينبه علىٰ ذلك بقوله: (فيه فلان وليس من شرط الصحيح)، أو (ليس من شرط هذا الكتاب) وقد يزيد (ذكرناه استئناسًا)[٤]، قال الشوكاني[٥]: "إن الإسماعيلي إنما ذكر في مستخرجه ما هو علىٰ شرط الصحيح".
  - أنه إذا روىٰ الحديث عن جماعة ومنهم راوي ضعيف فإنه قد يترك ذكره، قال أبو بكر الإسماعيلي في مدخله[١]: "وإذا كتبت الحديث فيه -أي في (المستخرج) - عن رجل يرويه عن جماعة، وأحدهم ليس

---

(١) ينظر فتح الباري (١/ ١٠).

(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٢٩٢).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ١٩٦).

(٤) كما في النص الذي نقله ابن الملقن في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٤/ ٢٣٨).

(٥) السيل الجرار المتدفق علىٰ حدائق الأزهار (١/ ٢٥١).

من شرط هذا الكتاب: فإما أن أترك ذكره وأكتفي بالثقة الذي الضعيف مقرون إليه، أو أنبه على أنه محكي عنه في الجملة، وليس من شرط الكتاب".

- قد يُعلق على الأحاديث لبيان ما يُشْكِل، كما في حديث بني الإسلام على خمسة، قال -منبهًا عند قوله: (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله)-: "فيه التَّنبيه على جميع ما أُمِر بالإيمان به كالإيمان برسُل الله، ومَلائكته، وكُتُبه، والبَعْث، وغير ذلك، فاستغنَى بمُفتَتح الإيمان، كما تقُول: قَرأْتُ الحمدُ للهِ، والمرادُ: إلى آخِر السُّورة"[٢].
- قد يُلْزِم البخاري بإخراج حديث آخر يرى أنه شرطه؛ قال[٣]: " فمِن حيث صحَّح البُخَارِيّ حديثَ ابن جُرَيج عن ابن أبي مُلَيْكة، فقد صحَّ حديث عُمَر بن سَعيد عنه".
- يحاول أن يوجّه بين روايات الحديث، كما في الموضع السابق، قال: "وهو يروي: (مولاةً لأهل مكة)، وقد يُدْعى بهذا الاسم مَن كانت حرَّةً، وعليها الوَلاء؛ لأنه يُريد تَحقيرها وتَصغيرها".
- يعترض على تراجم البخاري لأبواب كتابه إما لكونه لا يرى مناسبة بين الأحاديث أو الترجمة، أو يعترض عليه دلالته اللغوية، كما في تبويبه: (باب الكباث وهو ورق الأراك) تعقبه الإسماعيلي فقال إنما هو ثمر الأراك وهو البرير يعني بموحدة وزن الحرير فإذا اسود فهو الكباث[٤].
- قد يشير الإسماعيلي إلى علة حديث أخرجه البخاري[٥].

---

(١) نقله السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ٢١٠).

(٢) نقله البرماوي في اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (١/ ١٢٣).

(٣) نقله البرماوي في اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (٨/ ١٨٥).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٥٧٦)، وينظر: فتح الباري لابن حجر (٣/ ١٦٤)، (٤/ ٤٤٥).

(٥) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٧٨).

مستخرج أبي عوانة

ترجمة موجزة لأبي عوانة:

يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، ولد بعد سنة ٢٣٠ هـ، كان أحد الحفاظ المكثرين من الترحال وتوفي سنة ٣١٦ هـ.

التعريف بالكتاب[١]:

اولًا: اسم الكتاب:

اختلفتْ نُسَخُ مُستخرجِ الحافظِ أبي عوانة في تَسميته، كما تعدَّدتْ تسمياته في إطلاقاتِ العلماء بعد الحافظِ أبي عوانة، ويرجِعُ الاختلافُ في ذلِك إلىٰ عدمِ وُجُودِ نصٍّ مؤلِّف الكتابِ يحَدِّدُ تسميتَه والأقرب -والله أعلم- في تَسميةِ الكتاب العلميَّة، هو تسميتُه بِـ "المسند الصحيح المخرَّج علىٰ صحيح مسلم".

ثانيًا: بيان منهج المؤلف في كتابه:

لم يذكر الحافظ أَبو عوانة -رحمه الله- شيئًا يتعلق بمنهجه في مقدمة كتابه، ولكن يمكن استخلاص ذلك بعد النظر في صنيعه من خلال كتابه، وذلك فيما يلي:

ى- أنه يوافق مسلمًا في ترتيب كتابه في الجملة، وقد يخالفه أحيانًا.

ى- ترجم للأبواب بتراجم دقيقة واضحة مفصّلة طويلة تشتمل علىٰ مسائل كثيرة فقهية تصلح كل واحدة منها أن تفرد بترجمة مستقلة، وذلك دليل واضح علىٰ غزارة فقهه وسعة علمه -رحمه الله-.

ء- يذكر أحيانًا البلد الذي سمع به من شيخه الحديث مثل قوله حدثني محمد بن النعمان بن بشير المقدسي ببيت المقدس.

---

(١) مختصرًا من مقدمة تحقيق مستخرج أبي عوانة، طبعة الجامعة الإسلامية.

ئ- ينوّع في ذكر شيوخه فأحيانًا يذكر اسم الشيخ واسم أبيه ونسبته، ومرة يكتفي بنسبته فقط، ومرة يذكر لقب شيخه.

ئ- يعتني اعتناءً بالغًا بتمييز ألفاظ المتن، موافقًا في ذلك الإمامَ مسلمًا، ومن مظاهر هذا الاهتمام:

أ- التنبيه على زيادةٍ في لفظ بعض الرواة.

ب- بيانُ صاحبِ اللفظ من الرواة.

ج- التصريح بأن فلانًا من الرواة لم يذكر بعض الألفاظ.

د- الإحالة بالمتن إلى ما سبق ما عدا اللفظ الذي فيه تغايُرٌ عن المتن المحال عليه.

هـ - التصريح بأن (معنى حديثهم واحد) مما يدل على عدم المماثلة تمامًا.

و- إذا كان اللفظ الذي يقع له مختلفًا شيئًا ما عن لفظ مسلم، أو فيه زيادة لم ترِدْ عند مسلم أكَّد صحةَ ما ورد عنده بـ (أنَّ هذا لفظ فلان) - يريد الراويَ الذي روى عن طريقه.

ئ- الغالب أن يسوق سند الحديث ومتنه، وقد يكتفي بسياق سند الحديث فقط، ثم يحيل إلى الحديث الذي قبله بقوله: بمثله أو نحوه.

ئ- كثيرًا ما يُكرِّرُ الحديثَ الواحدَ، ويوزِّعُه على أكثرَ من باب حسب المناسبات الموضوعِيَّة التي يشتمل عليها الحديثُ؛ وهو في هذا يخالف الإمامَ مسلمًا.

ؤ- يتوسع بسرد طرق كثيرة لبعض الأحاديث.

ؤ- يورد الأحاديث المنسوخة أولًا، ثم يتبعها بالأحاديث الناسخة -كما يفعل الإمام مسلم-رحمه الله- إما في الباب نفسه أو في الباب التالي، وفي حال ذكره للأحاديث المتعارضة، يُقدِّم المرجوحَ عنده ثم يُرْدِفه بما يراه راجِحًا.

ىٓ- يورد أحيانا الحديثَ مسندًا -ثُمَّ يُعْقِبُه بذكر حديث أو أكثر معَلَّقًا، وقد عُلِمَ بالاستقراء أنه يشير بذلك- غالبًا- إلى رواية مسلم التي خرّج عليها.

ىى- ربما زاد أحاديثَ ليْسَتْ عند صاحب الأصل، وقد ذَكَر ذلك عن الإمام أبي عوانة بعضُ من تَرْجَمَ له.

ىى- قد يصدر بعض الأحاديث بقوله: "زيادات لم يخرجها مسلم في صحيحه"، أو يقول: "من هنا لم يخرجاه"، أو "من هنا لم يخرجه مسلم"، وهذا إنما يفعله أَبو عوانة بعد سياقه طرق مسلم كلها.

ى- قد يكون الحديث في صحيح مسلم من طريق من تُكُلِّم فيه ولمسلم مسوغ في إخراجه، فيورد أَبو عوانة طرق الحديث بما يكشف عن ذلك.

ئ- أحيانًا يُعْقِبُ الحديثَ ببيان بعض ما يُسْتَنْبَطُ منه، أو دفْعِ ما يتوهمه البعضُ من تعارضٍ بين الحديثين، والردّ علىٰ المخالِفِ تعريضًا، بدون التصريح باسم أحد.

ئ- أحيانًا يُعَرِّج علىٰ استعراض رأيِ بعضِ الأئمة في الحديث الذي يُسْنِده، إشارةً منه إلىٰ ترجيحه.

ئى- يتكلم علىٰ بعضِ الرجال جرحًا وتعديلًا، أو ذِكْرًا لاسم مَنْ اشتهر بالكنية، أو دفعًا لتوهُّمِ التعدُّد أو تصريحًا باسم مُهْمَلٍ وخاصة إذا كان ممن يلتبس بغيره عند البعض، أو غير ذلك، وكُلُّ ذلك إما مِنْه، أو عن بعض من سبقه، يشير إلىٰ الحالة الأخيرة بقوله: "يقولون" أو "يقال".

ئئ- لم يلتزم ثقة الرواة المخرج لهم في كتابه، لأن جل قصده هو علو الأسانيد، وإن كان الغالب علىٰ رجاله الثقة، فقد روىٰ عن بعضِ الضعفاء، أو المجهولين، ولكنَّ غالبَه في المتابعات، والشواهد، ومما يُعْتَذر له في ذلك كون أصل الحديث عند مسلم.

ثالثًا: درجة أحاديث الكتاب:

غالب أحاديث كتاب أبي عوانة صحاح، وممن نص علىٰ هذا العلامة المعلمي -رحمه الله-، لأنه في الأصل مستخرج علىٰ صحيح مسلم، وبالتالي فأحاديثه غالبها مخرجة في صحيح مسلم، وهذا لا كلام فيه، وإنما البحث والنظر في الأحاديث التي زادها أَبو عوانة علىٰ صحيح مسلم، وهذه الأحاديث قد تبين من خلال دراستها أن فيها الصحيح والحسن والضعيف، وهو ما أشار إليه بعض أهل العلم من قبل، كالحافظ ابن حجر حيث قال: "كتاب أبي

عوانة وإن سماه بعضهم مستخرجا على مسلم، فإن له فيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب، نبه هو على كثير منها، ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف أيضًا والموقوف".

رابعًا: أهمية كتاب أَبي عوانة وعناية العلماء به:

الكتاب مستخرج على صحيح مسلم، فهو يستمد أهميته من أهمية الكتاب المستخرج عليه، ويعد كتاب أبي عوانة من أوائل الكتب التي خدمت صحيح مسلم، سواءً من حيث الأسانيد أو المتون.

ويمكن إيجاز أهمية الكتاب في الأمور التالية:

١ - أنه مستخرج على صحيح الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- وهو ثاني أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، ومعلومة أهمية المستخرجات وفوائدها.

٢ - أن الحافظ أبا عوانة قد اعتنى بتراجم أبواب كتابه، فهي تتميّز بالوضوح والدقة وغزارة المادة الفقهية، ومعلوم أن صحيح مسلم ليس فيه بعد مقدمته إلا الحديث السرد، وفق ترتيب دقيق دون تراجم ظاهرة لأبوابه، وإن كان هو مبوبا في الحقيقة، وأما عناوين الأبواب وتراجمها المثبتة على النسخ المطبوعة فهي من عمل الشراح، ومنهم الإمام النووي، ولذا يُعدُّ صنيع أبي عوانة في تراجم أبوابه من أوائل من أظهر تراجم الصحيح.

٣ - اشتماله على فوائد الاستخراج الكثيرة التي تخدم صحيح الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- مثل:

أ- كثرة الطرق الزائدة على ما في صحيح مسلم، وهذه الكثرة يستفاد منها في تقوية الحديث والترجيح عند التعارض، وغير ذلك من الفوائد المشتملة عليها تلك الطرق.

ب- وإيراد حديث المختلط من طريق من سمع منه قبل الاختلاط، وهو في الصحيح من طريق من سمع منه بعد الاختلاط، وبيان تصريح المدلس بالسماع وهو في الصحيح بالعنعنة، وهذا مما يؤكد حمل الأئمة ما كان من هذا القبيل في الصحيح على الصحة لكون صاحب الصحيح قد انتقى من أحاديث هذا القبيل.

ج- ذكر ألفاظ الرواة الذين لم يذكر ألفاظَهم الإمام مسلم في صحيحه، مع تمييز تلك الألفاظ لمن هي من الرواة.

٤ – اشتماله على كثير من الألفاظ والأحاديث الزائدة على صحيح مسلم، بل له أحاديث انفرد بها.

٥– احتواؤه بعض فتاوى الصحابة والتابعين.

٦ – اشتماله على أقوال مصنّفه في الجرح والتعديل، وقد استفاد منها الأئمة الذين جاءوا بعده كالحافظ المزي وابن حجر.

ثالثًا: التأليف على الأبواب الخاصة:

دراسة للمؤلفات في الزهد[1] والرقائق:

تمهيد: كتب الزهد هي الكتب التي تجمع الأحاديث المرغبة في الآخرة المزهدة في الدنيا.

فقد اعتنى المحدثون بإفراد أحاديث الزهد والرقائق، نظرًا لحاجة المسلم لما يُذَكِّره بحقيقة الدنيا ويُزَهِّده بها ويرغبه في الآخرة والاستعداد لها، فأكثروا من التصنيف في ذلك، وكان التصنيف في هذا النوع من أوائل المصنفات، فقد صنف في ذلك ابن المبارك (١٨١ هـ) والمعافى بن عمران (١٨٥ هـ) ووكيع بن الجراح (١٩٧ هـ)، وأسد بن موسى (٢١٢ هـ) وأحمد بن حنبل (٢٤١ هـ)، وهناد بن السري (٢٤٣ هـ) وأبو داود السجستاني (٢٧٥ هـ)[2] وغيرهم.

وهذه الكتب شاملة للأحاديث المرفوعة وأقوال الصحابة والتابعين وأيضًا لا تخلو من الإسرائيليات وأخبار الأمم السابقة.

والمصنفات في الزهد والرقائق مرتبة على طريقتين:

١- على الأبواب بحسب المواضيع وعلى هذا أغلب الكتب.

٢- بحسب من أُثر عنه النقل، فيبتدأ بالأنبياء ثم الصحابة والتابعين، وعلى هذا رتب كتاب الزهد للإمام أحمد وأبي داود السجستاني، وكتاب الزهد لابن أبي شيبة الذي ضمن مصنفه.

---

(١) ذكر شيخ الإسلام بأن الزهد منه ما هو واجب ومنه ما هو مستحب، فالزهد الواجب هو ترك ما يمنع عن الواجب من إرادة الله والدار الآخرة، والزهد المستحب هو ترك ما يشغل عن المستحب من أعمال المقربين والصديقين، وحقيقة كما ذكر ابن القيم سفر القلب من وطن الدنيا وأخذه في منازل الآخرة.

(٢) كل الكتب السابقة مطبوعة ولله الحمد.

كتاب الزهد لوكيع بن الجراح:

ترجمة موجزة لوكيع بن الجراح:

وكيع بن الجرّاح بن مَلِيْح بن عَدِيٍّ الرُّؤَاسِيُّ، أبو سفيان الكوفي، وُلد سنة تسعٍ وعشرين ومائةٍ، وكان من بحور العلْم، وأئمَّة الحفظ، قال الإمام أحمد: ما رأيتُ قَطُّ مِثْلَ وَكِيْعٍ في العلمِ، والحِفْظِ، والإسناد، والأبواب، مع خُشُوْعٍ وَوَرَعٍ، توفي يوم عاشوراء سنةَ سبعٍ وتسعينَ ومائةٍ.

التعريف بالكتاب:

أولًا: اسم الكتاب:

اسم الكتاب: (الزهد)، وهذا مما لا شك فيه فقد سُمي الكتاب به على ظَهْرية نسخته الخطية، وقد تداول أهل العلم هذا الكتاب من زمن وكيع، قال يحيى بن معين: "رأيتُ وَكيعًا أَخَذَ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ يَقْرَءُهُ، فَلَمَّا بَلَغَ حَدِيثًا مِنْهُ تَرَكَ الْكِتَابَ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يُحَدِّثْ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ وَأَخَذَ فِيهِ بَلَغَ ذَلِكَ الْحَدِيثَ، قَامَ أَيْضًا وَلَمْ يُحَدِّثْ، حَتَّى صَنَعَ ذَلِكَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، قُلْتُ لِيَحْيَى: وَأَيُّ حَدِيثٍ هُوَ؟ قَالَ: حَدِيثُ مُجَاهِدٍ، قَالَ: أَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بِبَعْضِ جَسَدِي، وَقَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَعْضِ جَسَدِي، فَقَالَ: " يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ"، وهذه القصة فيها إثبات اسم الكتاب، وكذلك فيها عناية وكيع بكتابه بإقرائه على الناس وتأثره بما فيه.

ثانيًا: منهجه في كتابه:

لم يقتصر على أحاديث الزهد، بل ذكر فيه كذلك أحاديث الرقاق وأحاديث مكارم الأخلاق.

اشتمل الكتاب على الأحاديث المرفوعة وآثار الصحابة والتابعين وفيه مرويات عن الأمم السابقة.

رتب الكتاب بحسب المواضيع على الأبواب.

ثالثًا: مميزات الكتاب:

من أوائل الكتب المؤلفة في الزهد.

علو أسانيده.

استفادت أهل العلم منه ونقلهم عنه وهذا يظهر جليا في كتاب الزهد لأحمد وهنّاد بن السري، وابن أبي شيبة.

دراسة لكتب العقائد:

تمهيد: أوْلى أئمةُ السنة هذا النوع من التصنيف عناية بالغة، فكثرت في ذلك مصنفاتهم وتنوعت طرقهم، وقد اتخذت مصنفاتهم عدة مسميات: السنة، الأيمان، التوحيد، أصول الدين، العقيدة، الشريعة.

من أسباب اهتمام أئمة السنة بتدوين العقيدة: أهمية العقيدة وحاجة الناس إلى بيانها، ظهور البدع والانحراف في العقيدة، حاجة الإمام لبيان عقيدته، حدوث مسائل لم يسبق الكلام فيها.

وهذه المصنفات من حيث اشتمالها على مسائل العقيدة على أنواع:

١- كتب عامة شاملة لجميع مسائل العقيدة، ككتاب الشريعة للآجري وكتاب شرح أصول أهل السنة للالكائي.

٢- كتب خاصة بباب معين من أبواب العقيدة، كتاب القدر لابن وهب وكتاب خلق أفعال العباد للبخاري، وكتاب التوحيد لابن خزيمة في الأسماء والصفات.

٣- كتب اقتصرت على مسألة خاصة من باب من أبواب العقيدة، ككتاب الإخلاص وكتاب التوكل لابن أبي الدنيا وكتاب الرؤية وكتاب النزول للدارقطني.

٤- كتب اختصت بالرد على أهل البدع، ككتاب الرد على الجهمية للأمام أحمد وللدارمي.

طرقهم في عرض مسائل العقيدة:

- منهم من يكتفى بذكر المسألة العقدية في ترجمة الباب ثم يسرد ما دل عليها دون تعليق، وبعضهم قد يعلق في آخر المصنف، كما فعل ابن أبي عاصم في السنة، ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة.
- ومنهم من يتوسع في تقرير عقيدة أهل السنة ويشير إلى الرد على الأقوال المخالفة دون توسع في عرض شبههم، كما في كتاب السنة للإمام أحمد، وكتاب التوحيد لابن خزيمة، وابن منده.

- ومنهم من يتوسع في تقرير عقيدة أهل السنة ويتوسع في الرد على مخالفيهم بذكر شبههم وإبطالها، كما في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد، وكتاب الرد على الجهمية والرد على بشر المريسي لعثمان بن سعيد الدارمي.

تنبيه:

يغلب على هذه الكتب عدم التزام مؤلفيها صحة الأحاديث، فيوجد فيها أحاديث الضعيفة، وربما موضوعة، وإيرادهم لهذه الأحاديث الضعيفة ليس احتجاجا منهم بها، إما أن يكون من باب الاعتضاد والمتابعات والشواهد للمسألة الثابتة بالكتاب والسنة، أو لجمعهم كل ما ورد في الباب، أو من باب الاستئناس به وسكوتهم عنه اكتفاءً بإبراز إسناده.

التعريف بكتاب التوحيد لابن خزيمة

أولًا: اسم الكتاب:

قد صُدرت نسخة الكتاب الخطية بعنوان: (كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل التي وصف بها نفسه في محكم تنزيله، الذي أنزله على نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، وعلى لسان نبيه بنقل الأخبار الثابتة الصحيحة، نقل العدول عن العدول من غير قطع في إسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار).

وأما في مقدمة ابن خزيمة لكتابه فقد اقتصر على تسميته بـ(كتاب التوحيد).

ثانيًا: سبب التأليف:

قال ابن خزيمة: "فقد أتى علينا برهة من الدهر، وأنا كاره الاشتغال بتصنيف ما يشوبه شيء من جنس الكلام من الكتب، وكان أكثر شغلنا بتصنيف كتب الفقه التي هي خلو من الكلام في الأقدار الماضية، التي قد كفر بها كثير من منتحلي الإسلام، وفي صفات الله عز وجل التي قد نفاها، ولم يؤمن بها المعطلون، وغير ذلك من الكتب التي ليست من كتب الفقه.

وكنت أحسب أن ما يجري بيني وبين المناظرين، من أهل الأهواء في جنس الكلام في مجالسنا، ويظهر لأصحابي الذين يحضرون المجالس والمناظرة من إظهار حقنا على باطل مخالفينا في المناظرة كاف من تصنيف الكتب على صحة مذهبنا، وبطلان مذاهب القوم، وغنية عن الإكثار في ذلك.

فلما حدث في أمرنا ما حدث مما كان الله قد قضاه، وقدر كونه مما لا محيص لأحد، ولا موئل عما قضى الله كونه في اللوح المحفوظ قد سطره من حتم قضائه، فمنعنا عن الظهور، ونشر العلم، وتعليم مقتبسي العلم بعض ما كان الله قد أودعنا من هذه الصناعة.

كنت أسمع من بعض أحداث طلاب العلم والحديث ممن لعله كان يحضر بعض مجالس أهل الزيغ والضلالة، من الجهمية المعطلة، والقدرية المعتزلة ما تخوفت أن يميل بعضهم عن الحق والصواب من القول بالبهت والضلال في هذين الجنسين من العلم.

فاحتسبت في تصنيف كتاب يجمع هذين الجنسين من العلم، بإثبات القول بالقضاء السابق، والمقادير النافذة قبل حدوث كسب العباد، والإيمان بجميع صفات الرحمن الخالق جل وعلا، مما وصف الله به نفسه في محكم تنزيله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، تنزل من حكيم حميد".

ثالثًا: شرطه في كتابه:

قال ابن خزيمة: "بما صح وثبت عن نبينا صلى الله عليه وسلم بالأسانيد الثابتة الصحيحة، بنقل أهل العدالة موصولا إليه صلى الله عليه وسلم".

رابعًا: منهجه في كتابه:

- قدم بمقدمة لكتابه ذكر فيها سبب تأليفه وشرطه.
- خصّ كتابه ببيان توحيد الأسماء والصفات فذكر جملة من الصفات الخبرية والصفات الفعلية الثابتة في الكتاب والسنة[1]، ثم أتبعه بالكلام على الشفاعة وتوسع في بيانها.
- ختم كتابه بملحق ذكر فيه مجموعة متفرقة من أحاديث تُلحق بأبواب الكتاب.
- اقتصر في الاستدلال على مسائل الكتاب بما ورد في الكتاب وثبت في سنة النبي صلى الله على وسلم ولم يحتج بغيرهما، قال ابن خزيمة: "لَمْ أُخَرِّجْ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْمُقَطَّعَاتِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي نَقُولُ: إِنَّ عِلْمَ هَذَا لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَسْتُ أَحْتَجُّ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ خَالِقِي عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا بِمَا هُوَ مَسْطُورٌ فِي الْكِتَابِ أَوْ مَنْقُولٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ أَقُولُ وَبِاللَّهِ تَوْفِيقِي".
- التزم بألا يحتج من السنة إلا بما ثبت عنده كما نص عليه في مقدمة كتابه.
- استشهد بأقوال الصحابة والتابعين في بيان معاني الصفات الواردة في الكتاب والسنة.

---

(١) وإن كان في مقدمة كتابه ذكر أن سيصنف كتابًا يجمع فيه بين الكلام في القدر والأسماء والصفات، ثم إنه ذكر في نهاية مقدمته بأنه قد أملى كتاب القدر، وهذا كتاب التوحيد.

- عنون لمسائل الكتاب بتراجم أطال فيها البيان لتقرير عقيدة أهل السنة والرد على الجهمية والمبتدعة.
- يستدل أولًا بكتاب الله وقد يطيل في إيراد الآيات الدالة على ذلك.
- اعتنى في بيان الصفات وتقرير عقيدة أهل السنة بلغة العرب واستعمالاتهم[1].
- يذكر متابعات الحديث خصوصًا إذا كان في الإسناد مدلس أو راوي متكلم فيه.
- عند جمعه لطرق الحديث يعتني ببيان زيادات الرواة واختلافهم، ويعين صاحب اللفظ.
- يعلق على إسناد الحديث ومتنه مصدرا ذلك بقوله: (قال أبو بكر).
- يعتني بدفع ما قد يتوهم من عدم اتصال الاسناد لعدم سماع الراوي أو تدليسه.
- يجمع بين الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض ويوفق بينها.
- كثيرًا ما يحيل إلى كتب أخرى له أخرج فيه الحديث بتوسع.

مكانة الكتاب:

يُعَدُّ هذا الكتاب من أهم كتب العقيدة، فقد ألفه إمام من أئمة السنة قرّر فيه عقيدةَ أهل السنة في مسائل الصفات وأحكام الشفاعة، أراد الردّ بهما على الجهمية المعطلة لصفات الله والمعتزلة والخوارج المنكرين للشفاعة لأهل الكبائر، فلاقى هذا الكتاب قبولًا حسنًا عند أهل السنة، وفي المقابل ضاقت به صدور أهل البدع للحق الذي قرر فيه، فلم يتمكنوا من كتمان غيظهم منه، فجاهروه بالعداء وشنعوا عليه، فسمّاه الرازي كتاب الشرك -والعياذ بالله-، وتابعه الكوثري -عامله الله بما يستحق-، وانبرى ابن فُورك للرد عليه فعقد لذلك فصلًا في آخر كتابه مشكل الحديث، فقال: "فِيمَا ذكره ابْن خُزَيْمَة فِي كتاب التَّوْحِيد: ثمَّ سَأَلْتُم عِنْد انتهائها إِلَى هَذَا الْموضع من كتَابنَا إِن نتأمل مُصَنف الشَّيْخ أبي بكر مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن خُزَيْمَة رَضِي الله عَنهُ الَّذِي سَمَّاهُ كتاب التَّوْحِيد وَجمع فِيهِ نوع هَذِه الْأَخْبَار الَّتِي ذكرت فِيهَا هَذِه الْأَلْفَاظ المتشابهة وَحمل ذَلِك على أَنَّهَا صِفَات الله عز وَجل وَأَنه فِيهَا لَا يشبه سَائِر

(١) من ذلك ما ذكره: (نفى الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام)، (أن العرب تضيف الفعل إلى الآمر كإضافتها إلى الفاعل).

الموصوفين بهَا من الْخلق فتأملنا ذَلِك وَبينا مَا ذهب فِيهِ عَن الصَّوَاب فِي تَأْوِيله وأوهم خلاف الْحق فِي تَخْرِيجه وَجمعه بَين مَا يجوز أَن يجْرِي مجْرى الصّفة وَمَا لَا يجوز ذَلِك فِيهِ وَذكرنَا ألفاظا ذكرهَا فِي كِتَابه الَّذِي روى وَجَمعهَا فِيهِ مِمَّا لم يدْخل فِيمَا أملينا قبل ورتبنا مَعَانِيهَا وَإِن كُنَّا قد أومينا إِلَى أَصله وأشرنا إِلَى طَرِيقَته"، وانبرى للرد على ابن فورك القاضي أبو يعلى الفراء في كتابه (إبطال التأويلات) فقال[1]: "وسألتم أن أتأمل مصنف محمد بن الحسن بن فورك الذي سماه كتاب تأويل الأخبار جمع فيه هذه الأخبار وتأولها، فتأملنا ذلك وبينا ما ذهب فيه عن الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخريجه، ولولا ما أخذ الله على العلماء من الميثاق على ترك كتمان العلم، لقد كان التشاغل بغير ذلك أولى"، إلا أن أبا يعلى قد تأثر ببعض الأصول العقلية عند الجهمية[2] .

(١) إبطال التأويلات (ص٤١).

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٤).

دراسة لكتب الآداب:

كتب الأدب عند المحدثين:

هي الكتب الجامعة لأحاديث مكارم الأخلاق للترغيب فيها، وأحاديث مساوئ الأخلاق للتنفير منها.

من المؤلفات في ذلك كتاب (الأدب المفرد) للبخاري، و(الأدب) لابن أبي شيبة والبيهقي، و(مكارم الأخلاق) للخرائطي وابن أبي الدنيا والطبراني و(مساوئ الأخلاق) للخرائطي، و(أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم) لأبي الشيخ الأصبهاني.

الأدب المفرد للإمام البخاري

التعريف بالكتاب:

أولًا: اسم الكتاب:

لم أقف على نصٍّ للإمام البخاري في تسمية الكتاب، وأكثر ما ورد ذكر الكتاب في كتب الفهارس والتراجم باسم: (الأدب) من غير قيد، وتسمية الكتاب بـ (الأدب المفرد) أول من وقفت عليه سماه بذلك المنذري، ثم اشتهرت هذه التسمية من بعده، ولعلهم أرادوا بذلك الاحتراز عن كتاب الأدب الذي هو من جملة الجامع الصحيح للبخاري.

ثانيًا: منهجه في كتابه:

- أفرد فيه الأحاديث المتعلقة بالآداب.
- لم يقتصر على الأحاديث المرفوعة ولم يشترط الصحة.
- اقتصر على التبويب دون ذكر الكتب.
- أكثر من التبويب فقد بلغ عدد أبواب كتابه ٦٤٤ بابًا.
- أبوابه تراجمها ظاهرة واضحة الدلالة.
- في غالب هناك تناسب بين أبواب الكتاب.
- يذكر في الباب حديثًا أو حديثين ولا يكثر.

ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب:

بلغ عدد أحاديث الكتاب ١٣٢٢ حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

حكم الألباني بالصحة على ٩٩٨ حديثًا وأثرًا.

وبالضعف على ٢١٥ حديثًا وأثرًا.

رابعًا: ثناء أهل العلم عليه:

قال ابن حجر[١]: "كتاب الأدب المفرد يشتمل على أحاديث زائدة على ما في الصحيح وفيه قليل من الآثار الموقوفة وهو كثير الفائدة".

قال المعلمي: "ومن أبسط مجموعات كتب السنة في الأدب النبوي كتاب (الأدب المفرد) للإمام محمَّد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، والإمام البخاري كالشمس في رابعة النهار شهرةً، وإلى مؤلفاته المنتهى في الجودة والصحة. وكتابه هذا - أعني الأدب المفرد - هو بعد كتابه "الجامع الصحيح" أولى كتبه بأن يَعتني به مَن يريد اتباع السنة، فإنّه جمع فأوعى، مع التحري والتوقّي والتنبيه على الدقائق".

علق الألباني قائلًا: "هذا كلام جيد متين من رجل خبير بهذا العلم الشريف يعرف قدر كتب السنة وفضلها وتأثيرها في توحيد الأمة إلى ما يسعدها في دنياها وأخراها، وإن العمل بما فيها من الأحكام والآداب الصحيحة هو الدواء الوحيد لما أصابها من الذل والهوان".

خامسًا: عناية أهل العلم به:

استخرج ابن حجر زوائده على الكتب الستة.

شرحه فضل الله الجيلاني في (فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد).

وشرحه محمد لقمان السلفي في (رش البرد شرح الأدب المفرد للإمام البخاري).

وخرج أحاديثه الألباني وأفرد الصحيح منه والضعيف.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٤٠٠)

دراسة لكتب الأذكار:

كتب الأذكار: هي الكتب التي تهتم بجمع الأدعية والأذكار الواردة في السنة سواء كانت مقيدة أو مطلقة.

فقد اهتم المحدثون بجمع أحاديث الأذكار وتصنيفها نظرًا لحاجة المسلم لها فهي زاده وحصنه وسلاحه، فقد أفرد العلماء لذلك مصنفات، فمن أول المصنفات كتاب الدعاء لمحمد بن فضيل الضبي، وكتاب الذكر والتسبيح ليوسف بن يعقوب الأزدي وكتاب (الدعاء) لابن خزيمة، وابن أبي عاصم والطبراني، وصنفوا في عمل اليوم والليلة، مثل كتاب النسائي، وصاحبه ابن السُّنّي، وأبي نعيم الأصبهاني.

وذلك لأن الأذكار والدعوات عبادات شرعية ينبغي التقيد فيها بما ثبت في الشرع؛ فالعبادات مبناها على التوقيف والاتباع لا على الهوى والابتداع فالأدعية والأذكار النبوية هي أفضل ما يتحراه المتحري من الذكر والدعاء وسالكها على سبيل أمان وسلامة والفوائد والنتائج التي تحصل لا يعبر عنه لسان ولا يحيط به إنسان وما سواها من الأذكار قد يكون محرما وقد يكون مكروها وقد يكون فيه شرك مما لا يهتدي إليه أكثر الناس وهي جملة يطول تفصيلها، ففي الأحزاب النبوية والأوراد الشرعية غُنْيَة لأهل الملة الحنيفية[1].

تنبيه: قال شيخ الإسلام[2]: "وقد أفرد العلماء لذلك مصنفات ... ومع أن هذه الكتب فيها أحاديث كثيرة موضوعة، والموضوع فيها الذي تداوله العلماء خير من أحزاب لم يتداولها إلا جُهّال! لأن الأحاديث الموضوعة التي يتداولها العلماء لا تكاد تشتمل على شرك أو كفر، بخلاف الأحزاب المبتدعَة، فإنه قد يكون في بعضها من الكفر والإلحاد ما يُناقض أصول الإسلام كالأحزاب السبعينية".

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٢/ ٥١١).

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق (١/ ١١).

كتاب الدعاء للطبراني.

المؤلف:

سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي أبو القاسم الطبراني، الإمام الحافظ الرّحّال المعمّر، ولد سنة (٢٦٠ هـ) بكّر في سماع الحديث والرحلة فيه فأول سماعه وهو ابن ثلاث عشرة سنة، ثم إنه عمّر وبقي إلى سنة (٣٦٠ هـ) فعاش مائة سنة، فكان إليه المنتهى في كثرة لحديث وعلوه.

سبب تأليفه لكتابه:

قال الطبراني: هذا كتاب ألفته جامعا لأدعية رسول الله صلى الله عليه وسلم، حداني على ذلك أني رأت كثيرا من الناس قد تمسكوا بأدعية سجع، وأدعية وضعت على عدد الأيام، مما ألفها الوراقون لا تروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن أحد من أصحابه، ولا عن أحد من التابعين بإحسان، مع ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكراهية للسجع في الدعاء والتعدي فيه، فألفت هذا الكتاب بالأسانيد المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

منهجه في كتابه:

- لم يقتصر في كتابه على الأدعية فقد اشتمل كتابه على الأذكار وفضائلهما والسنن والآداب الواردة فيهما.
- ذكر كل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، ولم يقتصر على الثابت.
- ابتدأ كتابه بفضائل الدعاء وآدابه.
- رتب كتابه على أحوال المسلم في يومه وليلته، قال الطبراني: "رتبت أبوابه على الأحوال التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو فيها، فجعلت كل دعاء في موضعه، ليستعمله السامع له، ومن بلغه على ما رتبناه إن شاء الله عز وجل".
- يقتصر على موضع الشاهد من الحديث ولا يذكر الحديث بتمامه.

عدد أحاديث الكتاب:

عدد أحاديث الكتاب بحسب المطبوع (٢٢٥١) حديثًا، أغلبها مرفوع عدا (٢٣٠) حديثًا.

رابعًا: كتب المسانيد والمعاجم

اولًا: التعريف بالمسانيد:

المسانيد لغةً: جمع مُسْنَدٍ؛ المسند المرتفع، مِنْ أَسْنَد في الجبل إذا صَعِد عليه، فالسند: ما ارتفع من الأرض، وسند الحديث: رفعه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

المسانيد في اصطلاح المحدثين: هي الكتب التي تجمع أحاديث كل صحابي على حدة.

ثانيًا: بداية التأليف فيها:

تقدم أن طريقة المصنفين الأوائل كان يمزج فيها بين الأحاديث المرفوعة والموقوفة ثم عقب ثم اهتم أهل العلم بإفراد الأحاديث المرفوعة فمن أوائل من صنّف في هذا النوع: أسد بن موسى الأموي (ت: ٢١٢)، وعبيد الله بن موسى العبسي (ت: ٢١٣)، وأبو بكر الحميدي (ت: ٢١٩)، وليس منها مسند أبي داود الطيالسي لأنه ليس من تأليفه وإنما تولى جمعه بعض الحفاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي عنه، ثم انتشر التصنيف على هذه الطريقة فقلّما تجد إمامًا من الحفاظ إلا وصنّف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبة، وغيرهم من النبلاء، حتى بلغ التأليف في هذا النوع ذروة سنامه، وأوج تمامه إبّان القرن الثالث الهجري.

ثالثًا: مقصد كتب المسانيد:

جمع الأحاديث التي يرفعها الصحابة دون نظر لموضوعها أو صحتها من ضعفها.

رابعًا: ترتيب كتب المسانيد:

أ- الترتيب على حروف المعجم.

ب- الترتيب على القبائل؛ بتقديم الأشرف نسبًا فيبتدأ ببني هاشم، ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب.

ج- الترتيب على السابقة في الإسلام، فيبدأ بالخلفاء الراشدين ثم بقية العشرة المبشرين، ثم أهل بدر، ثم أهل بيع الرضوان ثم من أسلم قبل الفتح، ثم مسلمة الفتح ثم صغار الصحابة.

د- الترتيب على الأقاليم والبلدان، فيرتب الصحابة على البلدان التي نزلوها، مسند الكوفيين، مسند البصريين، مسند المدنيين.

وأما ترتيب المرويات داخل كل مسند:

أ- الترتيب على الرواة عن الصحابي كما فعل البزار في مسنده.

ب- الترتيب على أبواب الفقه، كما فعل بقي بن مخلد.

ج- سرد مرويات كل صحابي دون ترتيب معين، كما فعل أحمد.

خامسًا: فوائد كتب المسانيد:

١. أنها اقتصرت على الأحاديث المرفوعة.

٢. تعين على معرفة من ثبت له شرف الصحبة.

٣. سهّلت على الباحث جمع طرق حديث كل صحابي.

٤. تفيد في حصر ومعرفة عدد الأحاديث التي رواها كل صحابي على حدة.

التعريف بمسند الإمام أحمد:

أولًا: اسم الكتاب:

اتفقت نسخه الخطية التي وقف عليها محققو الكتاب على تسميته بـ (المسند)، وعلى هذا اتفق كل من ترجم له.

ثانيًا: مقصده من كتابه وشرطه فيه:

ألّف الإمام أحمد كتابه ليكون إمامًا للناس وحجة يرجعون إليه إذا اختلفوا، قال الإمام أحمد: "عملت هذا الكتاب إماما، إذا اختلف الناس في سنة رسول اللَّه -صلى اللَّه عليه وسلم- رجع إليه، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة".

ولا يعترض عليه بأنه في (الصحيحين) أحاديث قليلة ليست في (المسند) فإن تلك الألفاظ بعينها، وإن خلا المسند عنها، فلها فيه أصول ونظائر وشواهد، وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير، فلا يكاد يوجد البتة.

وليس مراد الإمام أحمد بأن كل ما فيه صحيح، قال ابن حجر: ومسند أحمد ادعى فيه قوم الصحة... الحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئا، وبقي منها بعده بقية.

وإنما مراده أن يخرج الأحاديث المشهورة، قال القاضي أبو يعلى الفراء: إنما روى أحمد في مسنده ما اشتهر، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم، ويدل على ذلك أن عبد الله قال: قلت لأبي: ما تقول في حديث ربعي بن حراش عن حذيفة. قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد. قلت: نعم، قال الأحاديث بخلافه، قلت: فقد ذكرته في المسند". قال: قصدت في المسند المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شي ء يدفعه. قال القاضي: وقد أخبر عن نفسه كيف طريقه في المسند، فمن جعله أصلا للصحة فقد خالفه وترك مقصده.

وأما وجود الأحاديث الموضوعة في المسند فقد اختلف أهل العلم فيه فأثبت وجودها بعض الحفاظ كابن الجوزي، وأنكره بعضهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ليس في المسند عن الكذابين المتعمدين شيء، بل ليس فيه من الدعاة إلى البدع شيء، فإن أريد بالموضوع ما يتعمد صاحبه الكذب، فأحمد لا يعتمد رواية هؤلاء في مسنده،

ومتىٰ وقع منه شيء فيه ذهولا أمر بالضرب عليه حال القراءة. وإن أريد بالموضوع ما يستدل علىٰ بطلانه بدليل منفصل فيجوز، والله أعلم".

ثالثًا: ترتيب الكتاب:

راعىٰ الإمام أحمد في ترتيب مسنده عدة اعتبارات: بدأ بمسند العشرة المبشرين بالجنة مقدما للخلفاء الأربعة مع ثم ذكر مسند أهل البيت، ثم ذكر مسند المكثرين، ثم مسند المكيين، ثم مسند المدنيين، ثم مسند الشاميين، ثم مسند الكوفيين، ثم مسند البصريين، ثم مسند النساء ابتداءه بمسند أم المؤمنين عائشة، ثم مسند فاطمة، وثم مسانيد معظم أمهات المؤمنين، ثم مسانيد عدد من المقلين.

إلا أنه حصل اختلال في ترتيب الكتاب، فاختلطت بعض المسانيد ببعض، قال ابن عساكر: فخلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التميز بين روايات الكوفيين والبصريين، بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النسوان، واختلطت مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان، و كثر فيه تكرار الحديث المعاد المروي بعينه بالمتن والإسناد"، والسبب في ذلك ما ذكره ابن الجزري: " الإمام أحمد شرع في جمع هذا المسند فكتبه في أوراق مفردة، وفرّقه في أجزاء منفردة علىٰ نحو ما تكون المسودة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي علىٰ حاله، ثم إن ابنه عبد الله ألحق به ما يشاكله، وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه و يماثله، فسمع القطيعي من كتبه من تلك النسخة علىٰ ما يظفر به منها، فوقع الاختلاط في المسانيد والتكرار من هذا الوجه قديمًا". فلذلك تصدىٰ لترتيبه عدد من المصنفين، فمن المصنفات في ذلك:

- ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمدُ ابن حنبل في " المسند " للحافظ أبي القاسم ابن عساكر المتوفَّىٰ سنة ٥٧١ هـ.
- ترتيبُ " المسند " للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الصامت ابن المُحبّ المتوفىٰ سنة ٧٨٩ هـ، رتبه علىٰ معجم الصحابة، ورتَّب الرواة كذلك كترتيب كتاب " الأطراف ".

- الكواكب الدراري ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب صحيح البخاري " لعلي بن الحسين بن عُروة بن زُكْنون المتوفى سنة (٨٣٧ هـ).

- إطراف المُسنِدِ المُعتَلي بأطراف المُسنَد الحنبلي، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.

- الفتحُ الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البَنّا الشهير بالساعاتي المتوفى نحو سنة ١٣٧١ هـ.

رابعًا: رواية الكتاب:

انفرد عبدُ الله بن أحمد ابن حنبل برواية " المسند " عن أبيه، مع أنَّه سمعه مع أخيه صالح وابنِ عم أبيه حنبل بن إسحاق، ولم يسمعه معهم أحد غيرهم.

ووصل إلينا " المسند " برواية ابنِ الحُصَيْن عن ابن المُذْهِب، عن القطيعي، عن عبد الله بن أحمد، عن الإمام أحمد.

خامسًا: عدد أحاديث الكتاب:

عدد أحاديث الكتاب بالمكرر: (٢٧٦٤٧) حديثًا حسب إحصاء طبعة مؤسسة الرسالة، منها ٦٤٢ حديثًا من زوائد ابنه عبد الله.

وفي طبعة دار المكنز بلغ عدد الأحاديث: (٢٨٢٩٥) حديثًا.

وأما عدد الأحاديث بحذف المكرر: (٩٥٦٦) حديثًا، حسب إحصاء صالح الشامي في تهذيبه للمسند، وقد ذكر أن الأمام أحمد أنفرد بـ(٣٥٤٦) حديثًا عن الكتب الثمانية.

اشتمل المسند على (١٠٥٦) مسندًا من مسانيد الصحابة.

للفائدة: زوائد عبد الله في المسند على قسمين:

زوائد شارك أباه في سماعها من شيخه، سواء في نفس المجلس أو لاحقًا.

وزوائد يرويها عبد الله عن شيوخه استقلالًا قد يشارك فيها أباه في أثناء الطرق وقد لا يشاركه فيكون حديثًا زائدًا سندًا ومتنًا.

مسند أبي يعلىٰ الموصلي:

ترجمة موجزة لأبي يعلىٰ الموصلي:

هو أحمد بن عليّ بن المثنىٰ بن يحيىٰ بن عيسىٰ بن هلال التَّميميّ، أبو يعلىٰ الموصليّ الحافظ، ولد أبو يَعْلَىٰ في شوّال سنة عشرٍ ومائتين، قال الخليلي: "ثقة متفق عليه، رضيه الحفاظ وأخرجوه في صحيحهم"، توفي في سنة سبع وثلاثمائة.

التعريف بالكتاب:

أولًا: اسم الكتاب:

لم ينصّ أبو يعلىٰ علىٰ تسميته، لكن ثبتت تسميته بـ (المسند) في نسخ الكتاب الخطية، وقد تتابع أهل العلم علىٰ تسميته بذلك.

ثانيًا: رواية الكتاب:

هذا المسند يُروىٰ من طريق محمد بن أحمد بن حمدان أبو عمرو الحيري.

ولأبي يعلىٰ مسند آخر وهو (المسند الكبير) يرويه عنه أبو بكر ابن المقرئ.

ثالثًا: ترتيب الكتاب:

بدأ بمرويات العشرة المبشرين بالجنة مُقدِمًا للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، إلا أنه لم يذكر مسند عثمان رضي الله عنه، وأخرّ مسند سعيد بن زيد رضي الله عنه. ثم ذكر مسانيد جملة من الصحابة من المقلين، وذكر بعد ذلك عدد من مسانيد الصحابة، ثم ذكر مسانيد جملة من الصحابة المكثرين وذكر معهم عائشة، ثم ذكر مسانيد جملة من قرابة النبي ومعهم فاطمة، ثم ذكر مسانيد جملة من الصحابة من المقلين مرة أخرىٰ، ثم ذكر مسانيد جملة من النساء عدا من تقدم ذكرهن، ثم ختم بجملة من الرجال.

رتب مرويات المكثرين بحسب الراوي عنهم.

خالف في ترتيب كتابه في بعض المواضع فأدخل في بعض المسانيد أحاديث لمسند آخر، وقد يذكر فيه بعضها حديثًا مرسلًا أو موقوفًا، وذلك قد يكون لمناسبته لحديث مسند الصحابي وتوضيح معناه.

رابعًا: عدد أحاديث الكتاب ومسانيد الصحابة:

اشتمل على (٧٥٧٣) حديثًا، منها (١٤٨) حديثًا موقوفًا، وبقية الأحاديث مرفوعة.

وأما مسانيد الصحابة فبلغت (٢١١) مسندًا.

خامسًا: عناية أهل العلم بالكتاب:

الكتاب استخرج زوائده الهيثمي على الكتب الستة في كتابه (المقصد العلي) وزاد عليه من المسند الكبير أحاديث العشرة المبشرين بالجنة. ورمز قبله بحرف (كـ).

وثم ضم زوائده إلى كتابه (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد).

كتب المعاجم:

تعريف المعجم:

المعجم مأخوذ من أعجمت الكتاب إذا أوضحته وبينته، والأصل في (عجم) في كلام العرب أنها للإبهام والإخفاء، وضد البيان والإفصاح، وذلك أنّ (أفعلت) وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، فقد تأتي (أفعلت) أيضا يراد بها السلب والنفي، وذلك نحو: أشكيت زيدا: إذا أزلت له ما يشكوه[(١)].

فالكتاب المعجم يراد به أحد شيئين الكتاب الذي أزيلت عجمته بتنقيطه وشكله.

ويراد به الكتاب المرتب على حروف المعجم، وهو بهذا المقصد لا يخلو من مدلول هذه الكلمة الإيضاح والبيان؛ وذلك لأنه يزِيل إِبْهَام هَذِه الْمَادَّة بترتيبها على حروف المعجم مما يعين على إيضاح الكتاب وبيانه[(٢)].

كتب المعاجم في اصطلاح المحدثين: هي الْكتب المصنفة على حُرُوف المعجم في شُيُوخ الـمُصَنّف أَو في أَسمَاء الصَّحَابَة[(٣)].

أقسام كتب المعاجم:

كتب المعاجم على قسمين: معاجم الصحابة، معاجم الشيوخ.

أولًا: كتب معاجم الصحابة:

مناهج كتب معاجم الصحابة:

- رتبت الكتب على حروف المعجم، إلا أنه استثنى من ذلك بعض المصنفين فقدم العشرة المبشرين بالجنة لفضلهم وحتى لا يتقدم عليهم أحد، وهذا صنيع البغوي في معجم الصحابة.

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٥٠) الخصائص (٣/ ٧٨) مقاييس اللغة (٤/ ٢٤٠).

(٢) ينظر مقدمة الراموز على الصحاح (ص٨).

(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص٧٩).

- في الغالب لا يذكر إلا الصحابة الذين لهم رواية، وقد يذكر من ليس له رواية وله ذكر في كتب المغازي لاستيعاب جميع الصحابة وهذه طريقة الطبراني في المعجم الكبير.
- اختلفت مناهجهم في إيراد ترجمة الصحابي، فبعض الكتب تبتدأ بذكر ترجمة موجزة للراوي بذكر اسمه ونسبه وكنيته وفضائله وسنة وفاته وشيء من أخباره، وهذا صنيع الطبراني في المعجم الكبير، والبغوي في معجمه، واقتصر بعضها على ذكر اسمه ونسبه دون ذكر شيء من سيرته، وهذا ما فعله ابن قانع في معجمه.
- بعض هذه الكتب تقتصر على بعض أحاديث الصحابي اكتفاء بما يثبت الصحبة له وهذا الذي التزم به ابن قانع في معجمه بإيراد حديث أو حديثين يرويه الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أما البغوي والطبراني فيكثران من رواية أحاديث الصحابي، وقد حاول الطبراني استيعاب أحاديث الصحابة المقلين، أما المكثرين فيذكر بعض حديثهم.

الكتب المصنفة على معاجم الصحابة:

١. معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، توفي (٣١٦ه)، قال الذهبي: "وله كتاب معجم الصحابة في مجلدين، يدل على سعة حفظه وتبحُّره".
٢. معجم الصحابة، أبي الحسين عبد الباقي بن قانع الأموي، المتوفى سنة (351 ه).
٣. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني، المتوفى سنة (٣٦٠ ه) قال ابن دحية: "هو أكبر معاجم الدنيا".
٤. معجم الصحابة، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، المتوفى سنة (٣٧٠ه).
٥. معجم الصحابة، لأحمد بن علي بن لآل الهمداني، المتوفى سنة (٣٩٨ ه)، قال شيرويه: "رأيت له كتاب السنن ومعجم الصحابة، ما رأيت شيئًا أحسن منه".

ثانيًا: معاجم الشيوخ:

مناهج كتب معاجم الشيوخ:

- اتفقت على ترتيب الكتاب على حروف المعجم، إلا أن بعض المصنفين يقدم المحمدين في أول الكتاب تيمّنًا بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا صنيع أبي يعلى، وابن المقرئ في معجميهما، وبعضهم يقدم من اسمه أحمد تيمّنًا بالنبي صلى الله عليه وسلم وليصح له الابتداء بالألف، وأنه لا فرق بين أحمد ومحمد، وهذا صنيع الإسماعيلي في معجم شيوخه، وأبو الطاهر السلفي في معجم السفر، والسمعاني في معجمه.
- يقتصر غالب أصحاب كتب المعاجم في الغالب على إيراد حديث واحد، بخلاف الطبراني في المعجم الأوسط والسمعاني في معجم شيوخه فإنهما قد يكثران من الرواية عن بعض الشيوخ لعلو أو غرابة أو غير ذلك.
- يهتم أصحاب المعاجم بذكر غرائب وفوائد أحاديث شيوخهم، وقد نص بعضهم على ذلك كالإسماعيلي، حيث قال: "والاقتصار منهم - يعني شيوخه - لكل واحد على حديث واحد يستغرب أو يستفاد أو يستحسن".
- عدم اقتصار بعضهم على الأحاديث فربما ذكر عن شيخه حكاية مستحسنة أو أنشد بيتًا له أو مما تمثله، أو قولًا بليغًا قال ابن عساكر: "وأوردت عن كل واحد منهم حديثا أو حكاية أو إنشادا".
- يهتم أصحاب المعاجم بذكر مكان سماعهم من شيوخهم.
- طريقة المتقدمين في إيراد شيوخهم أنهم لا يعنونون لأسماء شيوخهم ويستفتحون مباشرة بالتحديث عنهم فيكتفون بذكر اسمه ونسبه عند تحديث عنهم، وهذا صنيع أبي يعلى، وابن الأعرابي، والطبراني في معجمه الأصغر والأوسط، وقد يزيد بعضهم بالكلام على بعض شيوخه وبيان حالهم، وهذا صنيع الإسماعيلي في معجمه، وقد بيّن ذلك في مقدمة كتابه حيث قال: "وأبيّن حال من ذُمّتْ طريقه في الحديث بظهور كذبه فيه، أو اتهامه به، أو خروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به، والذهاب عنه"، وهو - أيضا- صنيع ابن المقرئ في معجمه، وقد ظهر عند المتأخرين ذكر ترجمة موجزة للشيخ بذكر اسمه، ونسبه، وكنيته، وصفته، وشيء من أخباره وفضائله، ووفاته، فبعضهم يستهلّ بالترجمة أولا كالسمعاني في

معجمه، والذهبي في المعجم الشيوخ الكبير، وأخّر أبو طاهر السلفي الترجمة بعد سوق رواياته عن شيخه.

أهمية كتب معاجم الشيوخ، وأبرز مميزاتها:

- تعد كتب المعاجم مصدرًا مهمًا من مصادر السنة النبوية.
- كثرة زوائدها الحديثية في المتن والإسناد على الكتب الستة، وذلك لاهتمام أصحابها بجمع الأحاديث الغرائب والفوائد.
- حفلت كثير من المعاجم بمادة نقدية كبيرة في إعلال الأحاديث والأسانيد خصوصا في جانب التفرد.
- تعد كتب المعاجم من مظان الحديث المنكر.
- اشتملت على بيان الحكم على الحديث تصحيحا أو تحسينا أو تضعيفا، وقد امتاز بذلك ابن عساكر في معجمه فقد حكم على أكثر الأحاديث.
- كتب المعاجم من أهم مصادر الترجمة للرواة، خصوصًا لمن لم يخرج لهم أصحاب الكتب المشهورة.
- اشتملت بعض كتب المعاجم على كلام مصنفيها في بيان حال شيوخهم والحكم عليهم، كما عند ابن المقرئ، والإسماعيلي.
- كتب المعاجم غنية بالنقول المسندة عن الأئمة في الكلام على الرواة، وإعلال أحاديثهم، فهي تعدّ من أهم المصادر في توثيق النقول عن أهل العلم.
- استفاد أصحاب كتب الأنساب من المعاجم كثيرا؛ وذلك لحرص كثير من أصحاب المعاجم في الرفع في نسب شيوخهم.
- ساعد رفع أصحاب المعاجم في أنساب شيوخهم في التمييز بين الرواة، وبيان المتفق والمفترق.
- اهتمام المحدثين ببيان مكان سماعهم من شيوخهم ساهم في معرفة أماكن رحلتهم، وحال سماعهم من شيوخهم.

- عناية المحدثين بذكر مواطن سماعهم من شيوخهم من البلدان والأقاليم والسكك والدور والمحال النائية كون حصيلة ضخمة من أسماء الأماكن قد لا توجد في معاجم البلدان، كما في معجم السمعاني.
- احتوت على نقول مستحسنة عن الأئمة في الوعظ والتأديب مسندة إليهم.
- ازدانت بكثير من الأبيات المختارة من فائق الشعر وأعذبه مسندة إلى منشدها، فهي تعد مرجعا في الرواية الشعرية.

الكتب المصنفة على معاجم الشيوخ:

- المعجم، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي، الموصلي، (المتوفى: ٣٠٧ه).
- معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري، (المتوفى: ٣٤٠ ه).
- المعجم الأوسط والمعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي، الشامي، الطبراني (المتوفى: ٣٦٠).
- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني، (المتوفى: ٣٧١ه).
- المعجم لابن المقرئ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني الخازن، (المتوفى: ٣٨١ه).
- معجم الشيوخ، لأبي الحسين محمد بن أحمد ابن جميع الغساني الصيداوي(المتوفى: ٤٠٢ ه).
- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، (المتوفى: ٥٦٢ه).
- معجم الشيوخ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، (المتوفى: ٥٧١ ه).
- معجم السفر، لأبي طاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني، (المتوفى: ٥٧٦ه).
- معجم الشيوخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨ ه).

التعريف بمعاجم الطبراني:

موضوعها:

قال ابن عساكر[1]: "المعجم الكبير في أسماء الصحابة، والأوسط في غرائب شيوخه، والصغير في أسماء شيوخه".

فالمعجم الكبير استقصىٰ فيه الصحابة الرواة وغيرهم؛ قال: "هذا الكتاب ألفناه جامعا لعدد ما انتهىٰ إلينا ممن روىٰ عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم من الرجال والنساء... ومن لم يكن له رواية عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم وكان له ذكر من أصحابه ... ليوقف علىٰ عدد الرواة عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم وذكر أصحابه رضي الله عنهم".

وأما الأوسط فاستقصىٰ غرائب أحاديث شيوخه التي سمعها منهم، والصغير استقصىٰ فيه شيوخه.

ترتيبها:

رتبها علىٰ حروف المعجم ولم يراع إلا الحرف الأول في الترتيب.

لكنه قدم في المعجم الكبير العشرة المبشرين بالجنة حتىٰ لا يتقدمهم أحد غيرهم. وقدم في معجميه الأوسط والصغير من اسمهم أحمد تيمنًا بالنبي صلىٰ الله عليه وسلم.

منهجه في معاجمه:

منهجه في المعجم الكبير:

- رتب الصحابة بحسب أسمائهم علىٰ حروف المعجم إلا أنه قدم العشرة كما تقدم.
- يبتدأ مسند الصحابي بذكر اسمه ونسبه ويرفع في نسبه وقد يذكر الخلاف الوارد في ذلك.
- يترجم له بذكر شيئ من صفاته وفضائله ومولده ووفاته ويسند ذلك كله.

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٢/ ١٦٤).

- بعد ترجمته يروىٰ شيئًا من الأحاديث المسندة عنه.
- إذا كان الصحابي مقلًا فأنه يستقصي جميع حديثه كما نصه عليه في مقدمته وأما ما عداه فإنه يذكر بعض حديثه.
- يرتب أحاديث الصحابي إذا كان مكثرًا بحسب الراوي عنه.
- قد يبوب لبعض أحاديث الصحابي وذلك إذا روىٰ عنه الحديث من طرق عديدة أو روىٰ عنه عدة أحاديث في موضوع واحد، فيبوب لها معنونًا لموضوعها وقد يكتفي بقوله (باب).
- قد يورد في هذه الأبواب ما ليس من أحاديث الصحابي تتميما للفائدة أو توضيحًا للمعنىٰ.
- يعتني ببيان أسماء المهملين والمبهمين في الإسناد والمتن وغالب ما يذكر ذلك بعد قوله (يعنىٰ).
- يوضح الكلمات الغريبة والألفاظ الغامضة وغالب ما يذكر ذلك بعد قوله (يعنىٰ).
- قد يبين موضع التفرد في الإسناد، ولكن هذا ليس في أغلب الأحاديث كما في معجميه الآخرين.

منهجه في معجميه الأوسط والصغير:

- رتب فيهما شيوخه علىٰ حروف المعجم وقدم الأحمدين تيمنًا.
- استقصىٰ في معجمه الصغير جميع شيوخه وأما الأوسط فاستقصىٰ غرائب أحاديثهم، فعدد أحاديث الأوسط أكثر وعدد شيوخه في الأصغر أكثر.
- اقتصر علىٰ حديث واحد لكل شيخ في معجمه الصغير كما نصّ عليه في مقدمته وهذا في الغالب فربما زاد علىٰ ذلك، وأما في الأوسط فتختلف كمية الأحاديث قلة وكثرة عن كل شيخ بحسب كثرة غرائبه.
- لا يترجم لشيوخه ويبتدأ بالتحديث عنهم مباشرة.
- يعتني بذكر موضع وسنة سماعه من شيخه خصوصًا في الأصغر.
- يعلق علىٰ كل حديث ببيان غرابته وموضع التفرد منه.
- يعتني ببيان أسماء المهملين والمبهمين في الإسناد والمتن وغالب ما يذكر ذلك بعد قوله (يعنىٰ).

- يوضح الكلمات الغريبة والألفاظ الغامضة وقد يشرح معناه وغالب ما يذكر ذلك بعد قوله (يعنى)، أو (قال أبو القاسم).

عدد الأحاديث الواردة في معاجمه:

عدد أحاديث المعجم الكبير: قرابة ٢٥ ألف حديث.

عدد أحاديث المعجم الأوسط ٩٤٨٩ حديثا.

عدد أحاديث المعجم الصغير ١١٩٨ حديثا.

عدد الصحابة -رضي الله عنهم- وشيوخه في معاجمه:

عدد الصحابة -رضي الله عنهم- الذين ذكرهم الطبراني في معجمه الكبير قرابة ١٦٠٠ صحابي، ولم يورد مسند أبي هريرة -رضي الله عنه- في كتابه فلعله أراد أن يفرده أو لم ينته من جمعه فأخرّ ضمه.

عدد شيوخه الذين روى عنهم في معجمه الصغير بلغ (١١٥٠) تقريباً.

بينما بلغ عددهم في المعجم الأوسط (٨٣٧) تقريبًا[1].

عناية الطبراني بمعاجمه:

اعتنى الإمام الطبراني بتصنيف معاجمه خصوصًا معجمه الأوسط، فقد قال فيه: "هذا الكتاب روحي"، وذلك لِما احتواه كتاب من فوائد شيوخه وغريب حديثهم مما يدل على سعة حديثه واتساع رحلته، وقد قال الذهبي عن المعجم الأوسط: "يأتي فيه عن كل شيخ ما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب "الأفراد" للدارقطني. بيّن فيه فضيلته، وسعة روايته "، وقال أيضا: "وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر"، ونظرا لاهتمام الطبراني بجمع فوائد شيوخه كثرة في كتابيه الأحاديث المنكرة؛ فلذلك عدد ابن رجب كتبا وذكر منها معاجم الطبراني وقال: "هي مجمع الغرائب والمناكير"، ولذلك عاب عليه إسماعيل بن محمد ابن الفضل التيمي جمعه الأحاديث الأفراد مع ما فيها من النكارة

(١) القسم الثالث من المعجم الأوسط للطبراني (١/ ١٨ بترقيم الشاملة آليا).

الشديدة، والموضوعات، وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة، وغيرهم. وقد ردّ ابن حجر على كلام إسماعيل التيمي، فقال: "وهذا أمر لا يختص به الطبراني، فلا معنى لإفراده باللوم، بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته، والله أعلم".

عناية أهل العلم بمعاجم الطبراني:

اعتنى أهل العلم بمعاجم الطبراني نظرًا لكثرة زوائد أحاديثها ورجالها.

أفرد الهيثمي زوائد المعجم الكبير على الكتب الستة في كتابه "البدر المنير بزوائد المعجم الكبير"، ثم أفرد زوائد معجميه الأوسط والصغير على الكتب الستة في كتاب اسماه: "مجمع البحرين في زوائد المعجمين" ويذكر فيهما الأحاديث بإسناد الطبراني.

ثم جمع الهيثمي زوائد معاجمه الثلاثة أضافة لزوائد مسانيد أحمد والبزار وأبي يعلى على الكتب الستة في كتاب: "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، وقد حذف الأسانيد وعوّض ذلك بالحكم عليها.

وتُرجم لشيوخ الطبراني في كتاب:

بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني، تأليف: الشيخ حماد الأنصاري.

إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، تأليف: نايف بن صلاح المنصوري.

سادسًا: غريب الحديث

تعريف الغريب:

الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم كالغريب من الناس، إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل، ومنه قولك للرجل إذا نحيته وأقصيته: اغرُب عني: أي ابعد، فالغريب من الكلام يقال به على وجهين: أحدهما أن يراد به بعيدُ المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر، والوجه الآخر أن يراد به كلام مَن بعدت به الدار ونأى به المحل من شواذِّ قبائلِ العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها[1].

كتب غريب الحديث: هي الكتب التي يُوضح فيها معاني ما وقع في الحديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم؛ لقلة استعمالها، أو لدقة معناها.

سبب وجود الغريب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم:

- منها ما يرجع إلى فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم:
  - من ذلك أن الله أمدّه بجوامع الكلم التي ينتظم في القليل منها علم الكثير.
  - ومنها أنه قد تكلم بألفاظ اقتضبها لم تُسمع من العرب قبله، ولم توجد في متقدم كلامها، كقوله: (مات حتف أنفه).
  - ومنها أنه قد يوجد في كلامه الغريبُ الوحشي الذي يعيا به قومه وأصحابه وعامتهم عرب صرحاء، لسانهم لسانه، ودارهم داره.
  - ومنها أنه في القضية الواحدة قد تختلف عباراته، ويتكرر فيها بيانه، ليكون أوقع للسامعين، وأقرب إلى فهم من كان منهم أقل فقها.
  - ومنها أنه تفد إليه القبائل المختلفة على اختلاف ألسنتهم فيخاطب كلًا منها بما يفقهون.

---

(١) باختصار من غريب الحديث – الخطابي (١/ ٧١).

- ومنها ما يرجع إلى مَن يؤدي عنه:

- أن من سمع منه أخلاط من قبائل شتى ولغاتهم مختلفة فيبلغ كلٌ منهم قومه بلسانهم ما يفهمون مع مراعاة المعنى المراد.

- وكذلك مراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية فليس كلهم يتيسر له ضبط اللفظ وحصره وإنما يؤدي المراد منه بالمعنى[(١)].

نشأة التأليف في غريب الحديث:

كان هذا العلم في خير القرون تحويه صدورهم وتعيه عقولهم لم يزل أول منهم يلقيه إلى آخر، ويتلقاه خالف عن سالف، ثم إن الحديث لما ذهب أعلامه بانقراض القرون الثلاثة، واستأخر به الزمان، فتناقلته أيدي العجم، وكثرت الرواة وقل منهم الرعاة، وفشا اللحن، ومرنت عليه الألسن اللكن، رأى أولو البصائر والعقول، والذابون عن حريم الرسول أن من الوثيقة في أمر الدين والنصيحة لجماعة المسلمين، أن يعنوا بجمع الغريب من ألفاظه، وتفسير المشكل من معانيه، وأن يدونوه في كتب تبقى على الأبد، لتكون لمن بعدهم قدوة وإماما، ومن الضلال عصمة وأمانا، فكان أول من سبق إليه -أبو عبيدة معمر بن المثنى والنضر بن شُميل ثم جاء مِن بعدهما- أبو عبيد القاسم بن سلام فإنه قد انتظم بتصنيفه عامة ما يحتاج إلى تفسيره من مشاهير غريب الحديث، فصار كتابه إماما لأهل الحديث، به يتذاكرون، وإليه يتحاكمون، ثم انتهج نهجه ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، فتتبع ما أغفله أبو عبيد من ذلك[(٢)].

ترتيب كتب الغريب:

الناظر في كتب غريب الحديث يجد أن ثَم طريقتين في ترتيبها:

---

(١) باختصار وتصرف من غريب الحديث - الخطابي (١/ ٦٩).

(٢) غريب الحديث - الخطابي (١/ ٤٧).

الطريقة الأولىٰ: ترتيبه بحسب القائل، يبتدأ فيها بحديث النبي صلىٰ الله عليه وسلم دون النظر إلىٰ من رواه عنه، ثم بعد ذلك أحاديث الصحابة ابتداء من حديث أبي بكر ثم عمر رضي الله عنهما ثم غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين- ثم التابعين وأتباعهم، ويكون الغريب مبثوثًا ضمن النصوص المنقولة عنهم، وهذه الطريقة يصعب فيها الوقوف علىٰ الغريب، وهذه طريقة المصنفين المتقدمين كأبي عبيد، وابن قتيبة، والخطابي، وغيرهم.

الطريقة الثانية: ترتيب الغريب بحسب حروف المعجم بعد إرجاع الكلمة إلىٰ أصلها، بعد وهذه أسهل في الوقوف علىٰ الغريب لجودة الترتيب، وهذا ما عليه المتأخرون، ثم إن بعضهم قد رتب الحروف بحسب ترتيب المشارقة كابن الجوزي، وابن الأثير، وبعضهم بترتيب المغاربة كالقاضي عياض، وابن قرقول.

أهمية كتب الغريب:

١. احتوت هذه الكتب علىٰ مادة لغوية ضخمة.
٢. تيسير الوقوف علىٰ معرفة الألفاظ الغربية في الحديث، وفهم معانيها.
٣. اهتمت هذه الكتب يضبط ألفاظ الحديث النبوي
٤. ساهمت هذه الكتب في الترجيح في مسائل الخلاف؛ إذ أن أحد أسباب الخلاف الاختلاف في تفسير الألفاظ الواردة في الحديث النبوي.
٥. اشتملت علىٰ كثير من التنبيهات علىٰ الأوهام الواردة في فهم الألفاظ.
٦. اشتملت كذلك علىٰ بيان بعض التصحيفات والأغلاط الواردة في متون بعض الكتب.
٧. تعتبر كتب الغريب المسندة من مصادر الحديث النبوي.

أشهر كتب الغريب:

١. غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤ ه).
٢. غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦ ه).
٣. غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨ ه).

٤. الدلائل في غريب الحديث، لأبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي (٣٠٢ ه).

٥. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض (٥٤٤ ه).

٦. الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود الزمخشري (٥٨٣ ه).

٧. مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لإبراهيم بن يوسف الوهراني، ابن قرقول (٥٦٩ ه).

٨. غريب الحديث، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي.

٩. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات مبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (٦٠٦).

التعريف بكتب غريب الحديث لأبي عبيد وابن قتيبة والخطابي

تعد هذه الكتب هي أمات كتب غريب الحديث وقد حوت أغلب الغريب الوارد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذه الكتب الثلاثة مكملة لبعضها، فأول من سبق بالتأليف أبو عبيد القاسم بن سلام ثم انتهج نهجه ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم وسار على طريقه، فتتبع مَا أغفل وفسره على نَحْو مِمَّا فسر ولم يعرض لشَيْء مِمَّا ذكره أَبُو عبيد إِلَّا أَحَادِيث خالف فِيهَا فنبه عَلى ذلك مدللًا على الصَّوَاب فِيهِ، أو معاني زائدة فاته التعرض لها فِي بَاب وَلَا يعْمل ذَلِك الْبَاب إِلَّا بذكرها فيذكرها بزيادة في التَّفْسِير والفائدة، وسمى الخطابي هذه الطريقة بمذهب التعاقب، ثم جاء الخطابي فانتهج نهج سابقيه فتتبع ما أغفلاه ولم يعرض لشيء ذكراه إلا إذا اختلفا فيرجح بينهما أو زاد عليهما من المعاني التي فاتتهما أو خالفهما.

منهجهم في كتبهم:

رتب الغريب فيها بحسب القائل فيبتدأ فيها بحديث النبي صلى الله عليه وسلم دون اعتبار لمسانيد الصحابة في ترتيبه، ثم أحاديث الصحابة كل واحد منهم على حدة، ثم أقوال التابعين.

يُذكر فيها ابتداءً المتن الذي يحتوي على الغريب فقد يكون فيه عدة كلمات غريبة.

يسوق المؤلف إسناده إلى متن الحديث بعد إيراده.

يُنقل فيها بعد ذلك كلام أئمة اللغة في بيان الكلمات الغريبة الواردة في المتن.

يورد فيها عقب نقل كلام الأئمة الشواهد من الكتاب والسنة وشعر العرب وكلامه المؤيدة لأقوالهم إذا اتفقوا والمرجحة بينها إذا اختلفوا.

ما تفرد به ابن قتيبة:

أفتح كتابه بتبيين الْأَلْفَاظ الدائرة بَين النَّاس فِي الْفِقْه وأبوابه والفراض وأحكامها لتعرف من أَيْن أخذت تِلْكَ الْحُرُوف فيستدل بأصولها فِي اللُّغَة على مَعَانِيهَا كَالْوضُوءِ وَالصَّلَاة وَالزَّكَاة وَالْأَذَان

ثمَّ اتبعه تفسير ما جاء في الحديث من ذكر الْقُرْآن وسوره وأحزابه وَسَائِر كتب الله.

ثمَّ مَا جَاءَ فِي الحَدِيث وَالْكتاب من ذكر الْكَافرين والظالمين والفاسقين وَالْمُنَافِقِينَ والفاجرين والملحدين وَمن أَيْن أَخذ كل اسْم مِنْهَا.

ثمَّ مَا جَاءَ فِي الحَدِيث من ذكر أهل الْأَهْوَاء الرافضة والمرجئة والقدرية والخوارج.

ما تفرد به الخطابي:

مهد في مقدمة كتابه بفصول مهمة، وهي:

- القول فيما يجب على من طلب الحديث من تعلم كلام العرب وتعرف مذاهبها.
- التصحيف وسوء التأويل.
- ذكر ما درج عليه الصدر الأول من لزوم الاعراب وما أنكروه من اللحن.
- ذكر فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم.
- السبب الذي من أجله كثر غريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
- معنى الغريب واشتقاقه.

وختم بكتابه بفصول نفيسة تكمل كتابه، وهي:

- مقطعات من الحديث بلا طرق. ويقصد بذلك الأحاديث التي لا أصل لها.

- أحاديث فيها ألفاظ ملحونة ومحرفة.
- ما تقارب فيه الروايات ولا تختلف لها المعاني.

التعريف بكتاب "النهاية في غريب الحديث والأثر".

أصل مادة الكتاب:

جمع في كتابه هذا بين كتاب (الغريبين في القرآن والحديث) لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب أبي منصور الأزهري (٤٠١ ه) والكتاب المكمل (المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث) للحافظ أبي موسى محمد بن عمر المديني الأصفهاني (٥٨١ ه)، وزاد عليهما من غيرهما، فقال عن كتاب أبي عبيد: "صنَّف كتابه المشهور السائر في الجمع بين غريبي القرآن العزيز والحديث، ورتبه مقفىٰ علىٰ حروف المعجم علىٰ وضع لم يُسْبَقْ في غريب القرآن والحديث إليه. فاستخرَجَ الكلمات اللغويةَ الغريبة من أماكنها وأثبتها في حروفها وذكر معانيها؛ إذ كان الغرضُ والمقصد من هذا التصنيف معرفةَ الكلمة الغريبة لغةً وإعراباً ومعنًىٰ، لا معرفةَ مُتُون الأحاديث والآثار وَطُرق أسانيدها وأسماء رُوَاتها، فإن ذلك علم مستقل بنفسه مشهور بين أهله"، ثم قال عن كتاب أبي موسىٰ: "صنف كتابا جمع فيه ما فات الهروي من غريب القرآن والحديث ينُاسبهُ قَدْراً وفائدة، ويُماَثلهِ حجمْاً وعائدة، وسلك في وضعه مَسْلَكه، وذهب فيه مَذهَبه، ورتَّبَه كما رتّبَه... لم يذكر في كتابه مما ذكره الهروي إلا كلمة اضطر إلىٰ ذكرها إما لخَلل فيها، أو زيادة في شرحها، أو وَجْهٍ آخرَ في معناها".

قال ابن الأثير: " فرأيتُ أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث مُجرَّدا من غريب القرآن، وأضِيف كل كلمة إلىٰ أختها في بابها تسهيلا لكُلْفة الطلب،... فوجدتهما- علىٰ كثرة مما أودع فيهما من غريب الحديث والأثر- قد فَاتَهُما الكثير الوافرُ،... فتتبعتها واسْتَقْرَيْتُ ما حَضَرَني منها... فرأيتُ فيها من الكلمات الغريبة مما فات الكتابين كثيرا، فَصَدَفْتُ حينئذ عن الاقتصار علىٰ الجمع بين كتابَيْهما، وأضفت ما عَثَرتُ عليه ووَجدتُه من الغرائب إلىٰ ما في

كتابيهما في حروفها مع نظائرها وأمثالها... فجعلتُ على ما فيه من كتاب الهروي (ه) بالحمرة، وعلى ما فيه من كتاب أبي موسى (س) وما أضفتهُ من غيرهما مهملا بغير علامة ليتميز ما فيهما عما ليس فيهما"[1].

منهجه في كتابه:

- قدم لكتابه بمقدمة تكلم فيها عن أهمية هذا العلم ونشأة التأليف فيه وأبرز المؤلفات فيه ومناهجها، ثم تكلم عن تصنيف كتابه ومنهجه فيه.
- رتب كتابه على حروف المعجم وقسم كل حرف إلى أبواب باعتبار الحرف الثاني ثم يورد في كل أصول المواد المندرجة تحته.
- رتب الكلمات الغريبة بعد إرجاعها إلى أصله وحذف الزائد منها، إلا أن بعض الكلمات رتبها باعتبار الحرف الزائد إذا كانت الكلمة بنيت عليه وصار كأنه منها؛ خوفًا من الالتباس على الطلبة، مع التنبيه على أصل الكلمة وبيان الحروف الزائدة فيه، وقد يشير إلى الكلمة بعد ذلك عند ورود حرفها الأصلي.
- يورد تحت أصل كل مادة الأحاديث الوارد فيها كلمات غريبة ترجع إلى هذا الأصل.
- يشرح معنى الكلمة الغريبة الواردة في الحديث تحت هذا الأصل من حيث دلالتها اللغوية.
- يبين بعد ذلك المعنى المراد للكلمة حسب سياقها الحديث.
- عند احتمال الكلمة لعدة معان يحاول أن يوجه الحديث ويبينه بحسب الاحتمالات الواردة لمعنى الكلمة.
- يعتني بذكر الشواهد الحديثية التي تبين معنى الكلمة وتؤيد ما ذهب إليه.
- يهتم بذكر الشواهد الشعرية التي تؤكد معنى المادة اللغوية التي شرحها.
- يضبط الكلمات الواردة في الحديث وقد يورد اختلاف الرواية فيها.

---

(١) مختصر من مقدمة ابن الأثير.

- يوجه سبب ورود الكلمات على خلاف أصلها اللغوي ويخرج ذلك لغويًا.
- ينبه على التصحيف الذي وقع للكلمة.
- قد يذكر الأحكام المستنبطة من الحديث والاختلاف في ذلك.

سابعًا: الجمع بين كتب معينة

الجمع بين كتب معينة: الجمع للأحاديث الواردة في كتب يعينه المؤلف وذلك باستقصاء جميع ما فيها وتهذيبها من التكرار وإثبات الزيادة والتنبيه على الاختلاف بينها.

أقسام الكتب التي جُمع بينها:

أ-**الجمع بين الصحيحين**، من المؤلفات في ذلك:

١-الجمع بين الصحيحين، لأبي نصر محمد بن فتوح الحميدي (٤٨٨ه)، رتب كتابه على مسانيد الصحابة، اعتمد اللفظ الأتم، زاد فيه من المستخرجات التي على الصحيحين للفائدة، إلا أنه قد يفوته في بعض الأحيان تمييز ما زاده من خارج الصحيحين.

٢-الجمع بين الصحيحين، تأليف: أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الخراط (٥٨٢ هـ)، التزم فيه بألفاظ وترتيب صحيح الإمام مسلم.

٣-اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، تأليف: محمد فؤاد بن عبد الباقي (١٣٨٨هـ)، التزم فيه ترتيب صحيح مسلم والتزم في أحاديثه بلفظ صحيح البخاري.

ب-**الجمع بين الكتب الستة، المؤلفات في ذلك:**

١- جامع الأصول في أحاديث الرسول، تأليف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ).

٢- التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تأليف: الشيخ منصور علي ناصف، جمع بين الصحيحين وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي، دون ابن ماجه.

ت-**الجمع بين كتب جامعة لأصول الأحاديث بحسب ما يراه الجامع:**

١-جامع المسانيد لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (٥٩٧ه)، جمع أربعة كتب: مسند أحمد، وصحيح البخاريّ، وصحيح مسلم، والترمذي، قال: "لأنها الأصول، وهي تحوي جمهور حديث رسول اللَّه -صلىٰ اللَّه عليه وسلم".

٢-جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن للإمام عماد الدين إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي (٧٧٤ه)، قال: جمعته من كتب الإسلام المعتمدة في الأحاديث الواردة عن رسول الله - صلىٰ الله عليه وسلم -؛ ومن ذلك الكتب الستة، وهي: الصحيحان: البخاري ومسلم، والسنن الأربع: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ومن ذلك مسند الإمام أحمد، ومسند أبي بكر البزار، ومسند الحافظ أبي يعلىٰ الموصلي، والمعجم الكبير للطبراني -رحمهم الله- فهذه عشرة كاملة ... قل ما يخرج عنها من الأحاديث مما يحتاج إليه في الدين".

٣-المسند الجامع تأليف/ بشار عواد وزملائه، جمع بين الكتب الستة ومؤلفات أصحابها الأخرىٰ، وموطأ مالك ومسانيد الحميدي وأحمد وعبد بن حميد والدارمي وصحيح ابن خزيمة، رتبها علىٰ المسانيد، مع الجمع لطرق الأحاديث.

٤-جامع الأصول التسعة، تأليف/ صالح بن محمد الشامي، جمع بين الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد والدارمي.

ث-الجمع بين الكتب الجامعة:

١- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المؤلف: علاء الدين علي بن حسام الدين، الشهير بالمتقي الهندي (٩٧٥هـ)، جمع بين كتابي الجامع الصغير وزوائده وجمع الجوامع للحافظ جلال الدين السيوطي.

٢- جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزَّوائِد، المؤلف: محمد بن محمد بن سليمان السوسي الردواني المغربي (١٠٩٤هـ)، جمع فيه بين كتابي جامع لأصول لابن الأثير ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، وأضاف إليهما زوائد ابن ماجه والدارمي، فكتابه جامع لأحاديث الكتب الستة وموطأ مالك ومسند الدارمي وأحمد وأبو يعلىٰ والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة.

التعريف بكتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول.

منهجه في كتابه:

- هذب كتاب "التجريد للصحاح الستة" رزين السرقسطي وقابل بينه وبين الأصول التي أعتمدها وأثبت الساقط منها.
- حذف الأسانيد لم يثبت إلا اسم الصحابي إن كان خبراً، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثراً، إلا أن يعرض في الحديث ذكر اسم أحد رواته فيما تمس الحاجة إليه، فيذكره لتوقف فهم المعنىٰ المذكور في الحديث عليه.
- أفرد باباً في آخر الكتاب يتضمن أسماء الجماعة المذكورين في جميع الكتاب، إن كان صحابياً، أو تابعياً، أو غيره، ورتبه علىٰ حروف المعجم.
- اقتصر علىٰ الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة علىٰ الصحابة.
- واعتمدت فيما ينقله من كتابي البخاري ومسلم علىٰ ما جمعه الإمام أبو عبد الله الحُميدي، وأما باقي الكتب الأربعة فينقلها من الأصول.
- قسم كتابه ثلاثة أركان: ال
- رتب أحاديث كتابه علىٰ المعاني التي دلت عليها الأحاديث.
- أسماء الكتب المودعة في الكتاب رتبها علىٰ حروف المعجم ولم يضبطها بحسب الحرف الأصلي من الكلمة، وإنما لزم الحرف الذي هو أول الكلمة، سواء كان أصلياً أو زائداً، ولم يحذف إلا الألف واللام التي للتعريف.
- لما رتب الكتب علىٰ الحروف وجد أبواباً عدة هي من جملة كتب التي ليست من ذلك الحرف ولا يجوز إفرادها عن ذلك الكتاب فاضطر أن يذكرها تحت ذلك الكتاب ثم أشار إلىٰ موضعه في آخر كل حرف

يختص بذلك الباب، مثال ذلك: أن «كتاب الجهاد» هو في جرف الجيم، وفي جملة أحكام الجهاد أبواب عدة لا يجوز أن تنفرد عنه، مثل الغنائم، والفيء، والغلول، والنفل، والخمس، والشهادة، وكل واحد من هذه يختص بحرف غير حرف الجيم، فإن ذكرت في حرفه، تقسم (كتاب الجهاد) فعدلت عن واجب الوضع، فذكر هذه الأبواب في جملة (كتاب الجهاد) في حرف الجيم، ثم عمد إلىٰ آخر كل حرف من تلك الحروف التي تختص بهذه الأبواب، فذكر فيه فصلاً ليستدل به علىٰ مواضع هذه الأبواب من الكتاب، فذكر في آخر حرف الغين أن الغنائم والغلول في «كتاب الجهاد» من حرف الجيم. وفي آخر حرف الفاء أن «الفيء» في «كتاب الجهاد» من حرف الجيم.

- أثبت أمام كل حديث من أخرجه من أصحاب الكتب مكتفيًا بالرمز لكل واحد منهم.
- شرح غريب الأحاديث إلا أنه جمع غريب أحاديث كتب الحرف الواحد نهاية الحرف.

ترتيب الكتاب:

مبنىٰ هذا الكتاب علىٰ ثلاثة أركان:

الأول: في المبادئ، والثاني: في المقاصد، والثالث: في الخواتيم،

الركن الأول: المبادئ: منقسم إلىٰ خمسة أبواب:

الباب الأول: في الباعث علىٰ عمل الكتاب وفيه مقدمة وأربعة فصول:

الفصل الأول: في انتشار علم الحديث ومبدأ جمعه وتأليفه.

الفصل الثاني: في بيان اختلاف أغراض الناس ومقاصدهم في تصنيف الحديث.

الفصل الثالث: في اقتداء المتأخرين بالسابقين وسبب اختصارات كتبهم وتأليفها.

الفصل الرابع في خلاصة الغرض من هذا الكتاب.

الباب الثاني: في كيفية وضع الكتاب، وفيه ستة فصول

الفصل الأول: في ذكر الأسانيد والمتون

الفصل الثاني: في بيان وضع الأبواب والفصول

الفصل الثالث: في بيان التقفية، وإثبات الكتب في الحروف

الفصل الرابع: في بيان أسماء الرواة والعلائم

الفصل الخامس: في بيان الغريب والشرح

الفصل السادس: فيما يستدل به على أحاديث مجهولة الوضع

الباب الثالث: في بيان أصول الحديث، وأحكامها، وما يتعلق بها

الفصل الأول: في طريق نقل الحديث وروايته، وفيه سبعة فروع

الفصل الثاني: في الجرح والتعديل، وفيه ثلاثة فروع

الفصل الثالث في النسخ، وفيه ثلاثة فروع

الفصل الرابع: في بيان أقسام الصحيح من الحديث والكذب، وفيه أربعة فروع.

الباب الرابع: في ذكر الأئمة الستة - رضي الله عنهم- وأسمائهم، وأنسابهم، وأعمارهم، ومناقبهم وآثارهم

الباب الخامس: في ذكر أسانيد الكتب الأصول المودعة في كتابنا هذا

الركن الثاني: في مقاصد الكتاب.

الركن الثالث في الخواتم ويشتمل على ثلاثة فنون:

الفن الأول: في ذكر الأحاديث.

الفن الثاني: في ذكر الأسماء والكنى والأبناء والألقاب والأنساب، وتشتمل على خمسة أبواب:

الباب الأول: في ذِكْر النبي - صلى الله عليه وسلم -، وما يتعلق به، وفيه عشرة فصول.

الباب الثاني: في ذكر جماعة من الأنبياء صلوات الله عليهم.

الباب الثالث: في ذِكْر العشرة من الصحابة المقطوع لهم بالجنة رضي الله عنهم.

الباب الرابع: في ذِكر الصحابة رضي الله عنهم ذَكَرِهم وأنثاهم.

الباب الخامس: في ذكر جماعة لهم ذكر أو رواية ولم ترد أسماؤهم مذكورة في الأحاديث التي ورد ذكرهم فيها نبهنا في هذا الباب على اسم من عرفناه منهم، وسردنا ذكره على نسق المواضع التي وردت أسماؤهم فيها بعون الله تعالى.

الفن الثالث: في فهرست الكتب والحروف والأبواب والفصول والفروع.

كتب الزوائد:

التعريف بكتب الزوائد: هي كتب جامعة لزوائد أحاديث انفرد بإخراجها كتاب أو كتب عن أحاديث كتاب أو كتب غيرها، وقد يذكر ما اشتركوا فيه لوجود زيادة مهمة.

المنهج العام

كتب الزوائد مرتبة على الكتب والأبواب بحسب المواضيع.

غالب هذه الكتب تكون زوائدها على الكتب الستة، أو بإضافة مسند أحمد.

تورد الأحاديث فيها بإسناد صاحب الكتاب المزيد، وقد تحذف الأسانيد وتعوض بالحكم على الحديث كما في مجمع الزوائد.

نشأة كتب الزوائد:

تأخر التصنيف في هذا النوع من المصنفات، فمن أقدم من وقف له على تصنيف في هذا الباب هو الحافظ مغلطاي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ، حيث أفرد زوائد ابن حبان على الصحيحين، ثم جاء بعده الحافظ ابن الملقن بعد شرحه لصحيح البخاري شرح زوائد مسلم عليه ثم زوائد أبي داود عليهما وهكذا في بقية الكتب الستة، وكان للحافظ زين الدين العراقي اليد الطولى والقدح المعلى في نشر التأليف في هذا الفن – وإن لم يؤلف فيه – فقد اعتنى بثلاثة من تلاميذه على التأليف فيه، فكثرت مصنفاتهم وشملت كثيرا من كتب السنة، وهؤلاء التلاميذ هم الحافظ نور الدين الهيثمي ويعد أشهر من صنف في هذا الباب، والحافظ البوصيري ، والحافظ ابن حجر العسقلاني.

فوائد كتب الزوائد وبيان أهميتها:

تسهيل الوصول لأماكن الأحاديث لكون ترتيبها بحسب الموضوعات، بخلاف أصول الكتب التي استخرجت زوائدها فغالبها من كتب المسانيد والمعاجم.

سهلت الطريق لمن أراد جرد النصوص الحديثية الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في موضوع معين أو بشكل عام.

حفظت مادة كثير من الكتب المفقودة كمسند مسدد وأحمد بن منيع.

تشكل من مجموع هذه الكتب مكتبة حديثية موسوعية ضخمة.

أودع في هذه الكتب الكثير من الفوائد الحديثية والعلل الإسنادية والحكم على الحديث وبيان حال رجاله.

أشهر كتب الزوائد:

غاية المقصد في زوائد المسند (مسند الإمام أحمد) للحافظ نور الدين الهيثمي.

كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي أيضا.

المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، للهيثمي.

البدر المنير في زوائد المعجم الكبير، للهيثمي.

مجمع البحرين في زوائد المعجمين (المعجم الأوسط والصغير للطبراني)، للهيثمي.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي.

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للحافظ البوصيري، على الكتب الخمسة.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري أيضا. والمسانيد العشرة هي مسند أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسدد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق ابن راهويه، وابن أبي عمر، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

مصباح الزجاجة

- رتب كتابه على وفق ترتيب سنن ابن ماجه.
- أفرد زوائد كتاب ابن ماجه على بقية الكتب الستة.
- إن كان الحديثُ في الكتب الخمسة أو أحدها مِن طريق صحابي واحد لم يُخرجه إلا أن يكونَ فيه زيادة عند ابن ماجه تدل على حكم.
- إن كان متن الحديث يروىٰ عن صحابيينِ فأكثر، وانفرد ابن ماجه بإخراجِ حديث صحابي فإنه يخرجه ولو كان اللفظ واحدًا، ثم يُنبِّهُ عَقِبَ كلِّ حديث أنه في الكتب الخمسة أو أحدها من حديث صحابي آخر حتىٰ لا يظن أن أصحاب الكتب الخمسة لم يخرجوا هذا المتن..
- إذا تفرد ابن ماجه بحديث عن الكتب الخمسة ووقف عليه عند غيرهم مثل الإمام أحمد وأبي يعلىٰ فإنه يعزوه إليه لنفي التفرد.
- تكلم علىٰ كُلِّ إسناد بما يليقُ بحاله مِن صحة وحسن وضعف وغيرِ ذلك.
- لا يقتصر علىٰ ذكر الحكم المجرد بل يذكر ما يؤيده عند إعلال الحديث أو تقويته.
- ما سكتُّ عليه، ففيه نظر عنده.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:

- بعد أن جمع زوائد مسند الإمام أحمد، وأبي يعلىٰ الموصلي، وأبي بكر البزار، ومعاجيم الطبراني الثلاثة - كل واحد منها في تصنيف مستقل - ما خلا المعجم الأوسط والصغير ; فإنهما في تصنيف واحد، أشار له شيخه أبو الفضل عبد الرحيم بن العراقي أن يجمع هذه التصانيف، ويحذف أسانيدها; لكي تجتمع أحاديث كل باب منها في باب واحد من هذا.
- كتابه جامع لأبواب الدين مرتب علىٰ الكتب والأبواب بحسب الموضوعات.
- أكثر من تراجم الأبواب وذلك لعنايته بفقه الحديث حتىٰ ربما قسم الباب الواحد إلىٰ قسمين أو أكثر بقوله: (باب منه) أو (باب) مطلقًا من غير ترجمة لكونها كل الفصل منه وميزها لتناسب الأبواب.
- يذكر المتن بتمامه ولا يقطعه.
- ربما كرر الحديث وذكره في عدة مواضع لمناسبته لعدة أبواب.
- حذف الأسانيد واعتاض عن ذكرها بالحكم علىٰ الحديث.
- إذا ذكر للحديث عدة روايات فيكتفي بالحكم عليه عقب الرواية الأولىٰ، إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول.
- وإذا روىٰ الحديث الإمام أحمد وغيره فالكلام علىٰ رجاله، إلا أن يكون إسناد غيره أصح.
- وإذا كان للحديث سند واحد صحيح اكتفىٰ به من غير نظر إلىٰ بقية الأسانيد، وإن كانت ضعيفة.
- ينبه علىٰ ضعف مشايخ الطبراني الذين ذكروا في ميزان الاعتدال، ومن لم يكن فيه ألحقه بالثقات.

عدد أحاديث الكتاب:

بلغ عددها ١٨٧٧٦ حديثًا تقريبًا.

المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية:

سبب تأليفه:

رغبة منه في جمع شتات الأحاديث التي جمعها الأئمة في كتاب واحد ليسهل الكشف منه على أولي الرغبات.

شرطه في كتابه:

قال ابن حجر: "شرطي فيه: ذكر كل حديث ورد عن صحابي لم يخرجه الأصول السبعة من حديثه، ولو أخرجوه، أو بعضهم من حديث غيره مع التنبيه عليه أحيانًا".

وهو لم يتقيد بهذا الشرط بل خرّج زوائد متون لأحاديث شارك فيها أصحاب الكتب المزيدة الأصول المزيد عليها في أخرجها من حديث الصحابي نفسه بل أنه كذلك يعتني بزوائد الأسانيد إذا كان لها أثر في الحكم كتصريح مدلس بسماعه وغير ذلك.

الأصول السبعة وهي الكتب الأصول المزيد عليها:

الكتب الستة ومسند الإمام أحمد:

الكتب التي جمع زوائدها:

هي ثمانية مسانيد كاملات:

(١) مسند أبي داود الطيالسي (٢) مسند الحميدي (٣) مسند ابن أبي عمر (٤) مسند مسدد بن مسرهد (٥) مسند أحمد بن منيع (٦) مسند أبي بكر بن أبي شيبة (٧) مسند عبد بن حميد (٨) مسند الحارث بن أبي أسامة.

وزاد عليها: (١) ما زاده ابن المقرئ في روايته الكبرىٰ لمسند أبي يعلىٰ علىٰ رواية ابن حمدان المختصرة وترك تتبع زيادات ابن حمدان لأن شيخه الهيثمي جمع زوائدها. (٢) ما وقف عليه من مسند إسحاق بن راهويه وهو قدر نصف الكتاب.

ولم يعتبر هذين الكتابين في العدّ في تسمية كتابه لأنه لم يجمع كامل زوائدهما.

وقد زاد علىٰ ما تقدم من مسانيد غيرها وقف علىٰ قطع منها، كمسند الحسن بن سفيان، ومحمد بن هشام السدوسي، ومحمد بن هارون الروياني، والهيثم بن كليب وقد أخبر بأنه: (لم أكتب منها شيئا، لعلي إذا بيضت هذا التصنيف أن أرجع فأتتبع ما فيها من الزوائد) فلعله زاد ما فيها بعد أن بيّض كتابه.

- كتابه جامع لأبواب الدين مرتب علىٰ الكتب والأبواب.
- يذكر الحديث بإسناد مؤلفه.
- يحكم علىٰ بعض الأحاديث ويبين علتها وحال رواتها، والأحاديث التي حكم عليها أقل بكثير من الأحاديث التي حكم عليها الهيثمي والبوصيري، إلا أنه أحكامه أدق.

عدد أحاديث الكتاب:

بلغ عددها (٤٦٢٧) حديثًا.

المختصرات:

الاختصار: قال الخليل: ترك الفضول واستيجاز ما يأتي على المعنى.

وقيل: تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى.

فالِاخْتِصَار هُوَ إلقاؤك فضول الْأَلْفَاظ من الْكَلَام الْمُؤلف من غير إخلال بمعانيه.

شرط اختصار كتب الحديث:

الإبقاء على اللفظ، وعدم الاخلال بمقصود الكتاب، والمحافظة على الترتيب إلا لحاجة.

فوائد المختصرات:

١) إعانة من قصرت همته أو ضاق وقته عن قراءة الكتاب الأصل

٢) الاقتصار على المقاصد وترك الحشو الذي قد يطيل حجم الكتاب

٣) التخفيف من حجم الكتاب الأصل ليسهل نقله وحمله حال السفر

٤) قد تكون فيها من الجودة ما تغني عن الأصل

من أشهر المختصرات:

مختصرات صحيح البخاري:

المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح ;المؤلف: المهلب بن أبي صفرة التميمي المالكي الأندلسي المتوفي سنة ٤٣٥هـ.

اختصار صحيح البخاري لأبي العباس أحمَد بن عُمَرَ بنِ إبراهيمَ، الأنصاريُّ القرطبيُّ ت ٦٥٦ هـ.

مختصر صحيح البخاري (جمع النهاية في بدء الخير والغاية) لابن أبي جمرة الأندلسي ت ٦٩٥هـ.

مختصر صحيح البخاري أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي المتوفى سنة ٨٩٣هـ.

مختصر صحيح البخاري للألباني.

مختصر صحيح البخاري الشيخ سعد الشثري.

مختصرات صحيح مسلم:

تلخيص كتاب مسلم لأبي العبَّاس أحمَد بنِ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ الحافظ، الأنصاريُّ القرطبيُّ ت ٦٥٦ هـ.

مختصر صحيح مسلم لعبد العظيم بن عبد القوي، أبو محمد، زكي الدين المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ هـ.

مختصرات السنن:

مختصر سنن أبي داود لعبد العظيم بن عبد القوي، أبو محمد، زكي الدين المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ هـ.

مختصر الترمذي للطوفي سليمان بن عبد القوي الصرصري، المتوفى سنة ٧١٦هـ.

التعريف بالتجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للزبيدي:

١) حذف تراجم الأبواب واقتصر على أسماء الكتب.

٢) اقتصر على الأحاديث المسندة المرفوعة فلم يذكر المعلقات ولا الموقوفات.

٣) حذف الأسانيد واقتصر على ذكر الصحابي.

٤) يثبت الحديث في أول موضع ذكر فيه، وإن كان في الموضع الثاني زيادة فيها فائدة ذكرها، وقد يذكر اللفظ الأوفى وإن تأخر.

٦) التزم لفظ البخاري في طريقة ايراد اسم الصحابي وصيغة الرواية، قال: "ألتزم كثيرا ألفاظه في الغالب مثل أن يقول: عن عائشة، وتارة يقول: عن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم -، وتارة يقول: أم المؤمنين، وأحيانا يقول: عن ابن عباس، وحينا يقول: عن عبد الله بن عباس، وكذلك ابن عمر، وحينا يقول: عن أنس، وحينا يقول: عن أنس بن مالك، فأتبعه في جميع ذلك

٧) التزم ترتيب الكتب كما ذكرها البخاري.

شروح مختصر الزبيدي:

عون الباري في شرح مختصر صحيح البخاري لصديق حسن خان.

فتح المبدي في شرح مختصر الزبيدي للشرقاوي.

التعريف بمختصر صحيح مسلم للمنذري:

ذكر مقدمة موجزة تعطينا تصور موجز عن كتابه، فقال: "رتبته ترتيباً يسرع بالطالب إلىٰ وجود مطلبه في مظِنَّته، وقد تضمن مع صغر حجمه جُلَّ مقصود الأصل"، فيؤخذ منه:

أنه غاير في ترتيب الكتاب عما عليه صحيح مسلم لأنه أراد أن يسهل الكتاب لمن أراد أن يحفظه، ويسهل الاستفادة منه للطالب.

حذف مقدمة الكتاب ولم يدخلها في مختصره.

لم يذكر جميع أحاديث الكتاب وإنما ذكر جل مقصود أصله.

بوب المنذري لأحاديث الكتاب.

حذف الأسانيد واقتصر علىٰ راوي الحديث.

كتب الترغيب والترهيب:

هي الكتب التي تعتني بجمع الأحاديث التي ترغب في فعل الطاعات والأحاديث التي ترهب عن العصيان.

من أشهر المصنفات:

الترغيب والترهيب لابن زنجويه حميد بن مخلد الخرساني المتوفى: ٢٥١هـ.

الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لأبي حفص عمر ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ).

الترغيب والترهيب من الحديث الشريف لعبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ هـ.

التعريف بكتاب المنذري:

من أوسع الكتب في هذا الباب قد أملاه إملاء تلبية لرغبة سائل.

رتبه على الكتب والأبواب.

اقتصر على الأحاديث الصريحة في الترغيب والترهيب.

حذف الاسانيد فلم يذكر إلا الصحابي خشية الإطالة.

يعزو الحديث إلى من خرّجه من أصحاب الكتب المشهورة ولا يطيل خصوصًا إذا كان الحديث في الصحيحين فإنه يقتصر.

يحكم على كل حديث، وقد حكم على جل أحاديث الكتاب وله اصطلاح خاص في كتابه:

- فإذا كان صحيحا أو حسنا عنده، أو قاربهما صدره بعن.

- وكذلك اذا كان ضعيفا ضعفا يسيرا كأن يكون منقطعا أو معضلا أو في إسناده راوي مجهول أو مبهم أو مختلف كذلك يصدر ب "عن" ويعلق عقب الحديث ببيان ما فيه من إرسال او انقطاع الخ.
- إذا كان شديد الضعف، يصدره بلفظة "روىٰ" ولا يعلق عليه.

الحديث الضعيف لأجل ضعف رواته يعلق عقبه بذكر اسم الراوي دون بيان حاله واختلاف أهل العلم فيه

وقد جعل في آخر كتابه مسردًا بأسمائهم مع اختلاف فيهم باختصار.